الأمم المتحدة

A/63/PV.15

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **١٥**

الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيدة أوشير (منغوليا).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة السيد ثونغلون سيسوليث، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد سيسوليث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أولا، وبالنيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أعرب عن التهانئ الحارة للسيد ديسكوتو بروكمان، الدبلوماسي المخضرم ممثل نيكاراغوا، لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأنا على ثقة من أن أعمال الجمعية العامة بإدارته ستكون في أيد أمينة.

تؤمن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأن الأمم المتحدة لا تزال محفلا مهما ومرموقا لمعالجة المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والسلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون، على أساس الحوار والتعاون وبناء توافق الآراء فيما بين الدول. ولما يزيد على نصف قرن، ما برحت الأمم المتحدة تقوم بدور رئيسي في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التقدم الاجتماعي - الاقتصادي للدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية.

وبينما يزداد الوضع في العالم تعقيدا وصعوبة في التنبؤ أكثر من أي وقت مضى، تزداد حاجة الأمم المتحدة إلى مؤسسات أكثر قوة وفعالية. ونرى أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يكون شاملا وشفافا وجامعا ومتوازنا. وعلينا أن نعزز دور الجمعية العامة وسلطتها وتنشيط عملها.

كما يتوجب علينا إصلاح مجلس الأمن، وتحويله إلى هيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلا تضم أعضاءً جددا دائمين وغير دائمين على حد سواء. ولا يقل أهمية عن ذلك الحاجة إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تعزيز دعائم تطوير الأمم المتحدة بشكل ملموس، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية وحساب التنمية للأمم المتحدة، وذلك من أجل تمكينها من دعم البلدان النامية على نحو أفضل.

وفي ذلك السياق، نثني على جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام السيد بان كي - مون الهادفة إلى تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر استجابة وديناميةوتعددا للوظائف وأكثر فعالية. إن تفاني الأمين العام على المستوى الشخصي من أجل قضية السلام ومساعيه بحثا عن حلول للأزمات العالمية الثلاث، أي التمويل والوقود والغذاء، تستحق تقديرا خاصا.

إن الوضع الحالي الصعب والمعقد في مجال نزع السلاح ما زال يشكل مصدرا للقلق. ونحن نقر بالتهديد الذي يمثله استمرار وجود الأسلحة النووية. ولذلك، على الدول الحائزة للأسلحة النووية واجب احترام التزامها القاطع بالعمل على الإزالة التامة للأسلحة النووية. وهناك حاجة إلى جهود متجددة لحل مأزق تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه.

وفي حين أن العولمة تجلب معها العديد من فرص التنمية الاقتصادية، إلا أن العوائق التي يواجهها العالم تستحق اهتماما كبيرا. والبلدان النامية، وبخاصة مجموعة البلدان الأشد هشاشة - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الصغيرة الجزرية النامية - قد اتخذت خطوات مهمة من أجل زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. إلا أن تلك الدول ما زالت تعاني من بنية أساسية ذات نوعية سيئة ومن محدودية الوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال والتقنيات الجديدة ومن تدني عروض التمويل والاستثمار.

ولقد أدى الارتفاع المفاجئ في أسعار الوقود والغذاء إلى فترة من الاختلال الاقتصادي في العديد من البلدان. ولمحاربة تلك المشكلة، نشدد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال لإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وإلى إنشاء بنك عالمي للأغذية وصندوق دولي للغذاء من أجل كفالة الأمن الغذائي الطويل المدى للبلدان النامية، وبخاصة تلك الأشد هشاشة من بينها.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي استكشاف الطاقات الهائلة غير المستخدمة لدى تلك البلدان واستغلالها إلى أقصى حد، من خلال الاستثمار المتزايد ونقل التكنولوجيا من جانب البلدان المتقدمة النمو وغيرها من شركاء التنمية للمنفعة المتبادلة.

يبقى هدف تحقيق السلام والازدهار الأولوية العليا للمجتمع الدولي، لكن الصراعات داخل الدول، والإرهاب والجزاءات والتدخلات الأحادية غير القانونية لا تزال تعيق ذلك الهدف. ونحن نشعر بأسف شديد بسبب الصراع المستمر الذي يعصف بحياة شعوب الشرق الأوسط طوال عقود، ولا سيما الشعب الفلسطيني، الذي ما انفك يكافح لممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته.

إننا نشعر بالحزن العميق لحجم الخسائر البشرية والأضرار المادية التي لُحقت بدولتي العراق وأفغانستان. وما زال يزعجنا الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا، وهو بكل وضوح عمل غير مشروع، ولا يستجيب للمصالح المشروعة لشعبي كلا البلدين. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تحث بإخلاص الأطراف المعنية في الصراعات المذكورة آنفا على البحث عن سبل لحل خلافاتها سلميا. ويحدونا أمل صادق بأن تتمتع الشعوب التي تعيش في خضم

تلك الصراعات – المناطق المتضررة – بالسلام والازدهار بأسرع ما يمكن.

وخلافاً لمعظم الكوارث، لا يؤثر ضرر الاحترار العالمي على قوت كل كائن على هذا الكوكب فحسب، ولكنه يضر بمسار تاريخ البشرية أيضا. فتغير المناخ سيصبح المصدر الأكبر للقلق، لأنه يؤدي إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، فضلا عن تلك التي يواجهها عالمنا اليوم. لذا، هناك حاجة إلى إجراء عالمي فوري لمعالجة تغير المناخ وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة. ولدى صياغة سياسات لمواجهة تغير المناخ، ينبغي لنا أن نعزز تكامل جميع المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة – التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى التنفيذ الكامل لخريطة طريق بالي.

وكما جرى الإعراب على نطاق واسع في الحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فإن عدم التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، يبقى مصدر قلق عميق. لذا، ينبغي منح الأولوية العليا لضمان التنفيذ الفعال والكامل للأهداف والالتزامات المتفق عليها. وفي ذلك الصدد، نؤكد على إلحاح تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، وللبلدان النامية غير الساحلية، من خلال التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب من جانب جميع أصحاب المصلحة لبرنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل ألماتي، كما تدعو إلى ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

إن البلدان النامية غير الساحلية تواجه عقبة فريدة بعدم وصولها إلى البحر. والتعاون الدولي أساسي لنجاح الأهداف الإنمائية لتلك البلدان. لذا، نود أن نؤكد أهمية استعراض منتصف المدة المقبل لبرنامج عمل ألماتي، المقرر عقده هنا، في نيويورك، في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والذي ينبغي أن يمنح المجتمع الدولي الفرصة لتقييم التقدم المحرز، والدروس المستفادة والقيود التي تعيق تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفتها بلدا عضوا، ممتنة لأن تشهد الاستقرار المستمر الناجم عن التكامل المعزز والمقوى لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يشكل إسهاما هاما في صون السلم والمزيد من التعاون في المنطقة وفي العالم. وكان الحدث الأخير المشهود والمميز توقيع ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي حول الرابطة إلى منظمة إقليمية قائمة على القانون.

وما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تتمتع بالاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي. وبذلك، سجلت تنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية إنجازات كبرى، كما يظهر في النمو المرتفع والمستدام للناتج المحلي الإجمالي في بلدي. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تواجه عقبات. فأسعار النفط المتزايدة، والتضخم والركود الاقتصادي العالمي، كلها تقف في طريق مسيرتنا نحو الازدهار الاقتصادي.

لقد واجهنا هذه السنة أيضا فيضاناً جارفاً أدى إلى خسائر مادية جسيمة في جميع أنحاء البلد. لكننا، على الرغم من ذلك كله، وبتحسين نوعية البنى الأساسية والموارد البشرية، وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، قد عقدنا العزم على تنفيذ استراتيجيتينا، القضاء على الفقر والتكامل الإقليمي. وبالوتيرة الحالية، نأمل أن نحرر بلدنا من قيود التخلف بحلول عام ٢٠٢٠.

ولا يمكنني أن أختم كلمتي بدون إعادة التأكيد على أن التنمية ستبقى محورية، وأنها ويجب أن تأتي أولاً، إذا أريد تحقيق السلام واحترام حقوق الإنسان، المترابطين في

ما بينهما. وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التزامها الراسخ بالتعاون الكامل والمستمر مع المجتمع الدولي سعيا إلى إيجاد عالم خال من الخوف والعوز، ويتأصل فيه نظام جديد، وعادل ومنصف. وإنني لعلى يقين من أننا معا، سنكون قادرين على الوصول إلى ذرى جديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد رشيد ميريدوف، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في تركمانستان.

السيد ميريدوف (تركمانستان) (تكلم بالروسية): أتقدم بخالص التحية والتهنئة إلى الجمعية العامة إذ تبدأ أعمال دورتها الثالثة والستين.

أولا، أود أن أنقل إلى الممثلين وشعوب بلدانهم التمنيات بالسلام والازدهار من فخامة السيد غوربانغولي بردیمخمدوف، رئيس تركمانستان. وأود أن أهنئ الرئيس الموقر، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على انتخابه لهذا المنصب الرفيع والمسؤول، متمنيا له النجاح في تنظيم الأعمال المثمرة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأود أيضا أن أشكر السيد سرجان كريم على قيادته الناجحة للجمعية في دورتها السابقة، وعلى تعاونه النشط مع الوفود.

إن الأمم المتحدة التي تتولى مناقشة وحل المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، تمر حاليا بواحدة من أدق المراحل في تاريخها. ويتضح ذلك بشكل خاص في ضوء التطورات الراهنة على المستويين العالمي والإقليمي. فتنوع التحديات والتهديدات المعاصرة يدعو إلى التحضير الملائم لطائفة كاملة من النُهُج، لمواجهتها من خلال التعاون بين جميع الدول الأعضاء.

إننا نحتاج اليوم إلى تدابير صارمة لمواجهة ومكافحة التحديات العالمية، مثل الإرهاب الدولي، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أننا نشهد آثار تغير المناخ والتدهور البيئي. وعلى رأس ذلك، يواجه المجتمع العالمي مسائل عالمية تتعلق بالطاقة والأمن الغذائي.

إن تركمانستان مشارك مبدئي ونشط في عملية تحديد الإجراءات المشتركة الهادفة إلى حل المشاكل الأكثر إلحاحاً في وقتنا هذا. وفي ذلك السياق، نلمس الحاجة إلى تكثيف العمل الدولي لضمان السلم والأمن بوصفها مهمة ذات أولوية. والكفاح ضد الإرهاب هو أحد أهم جوانب تلك المشكلة.

وتركمانستان، بصفتها طرفاً في أدوات الأمم المتحدة الرئيسية لمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، تدعم جهود المنظمة لتطوير استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، وهي مستعدة لتقديم المساعدة العملية للمجتمع الدولي في ذلك الصدد.

وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مسألة ملحَّة على جدول الأعمال الدولي، ترتبط بضمان السلم والأمن. وبلدنا يؤدي دورا نشطا في تحديد تدابير عدم الانتشار، ويتخذ خطوات عملية لتنفيذها على المستويين الوطني والدولي. وتركمانستان بوصفها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسواها من الصكوك القانونية البالغة الأهمية في هذا المجال، فقد انضمت إلى المبادرات الدولية الهادفة إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، فإن توقيع المعاهدة بشأن إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في آسيا الوسطى، التي جرى إعدادها وإقرارها تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، أصبح عنصراً هاما في جهود المجتمع العالمي لحل تلك المسألة.

واليوم، يجب علينا جميعا أن نلقي نظرة جديدة على النظام القائم لصون السلم والأمن الدوليين. فالحالة الراهنة

والتوجهات الناشئة تستدعي نهجاً ملائما وصياغة تدابير شاملة، كما ينبغي لمجتمع الدول أن يشارك في تنفيذها. وإنني واثق من أن المناقشات والمداولات في هذه الدورة ستمنحنا فرصة لتقييم كامل منظور العالم المعاصر، من زاوية ضمان حياة آمنة للدول والشعوب.

ومما لا شك فيه أن الجمعية العامة ستسهم في توحيد جهود الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال لتلك التدابير. وتركمانستان تدعم التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في اعتماد تدابير شاملة من أجل التفاعل الجماعي لمعالجة المسائل الأكثر إلحاحاً في عصرنا. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه من الضروري النظر نوعيا في عناصر جديدة لضمان الأمن.

لقد أصبح أمن الطاقة عنصراً عضوياً في النظام الأمني العالمي. فتوافر الوقود وموارد الطاقة، وإمكانية الحصول عليها، وإيصالها إلى الأسواق الدولية مجانا، واستخدامها الفعال من جانب المستهلكين أصبحت عناصر رئيسية في تنمية الاقتصاد العالمي ككل.

وتركمانستان، بوصفها منتجاً رئيسيا للنفط والغاز الطبيعي، تشغل موقعا بارزا في نظام الطاقة العالمي. وفي هذا الصدد، نعتمد نهجا مسؤولا لتطوير التعاون الدولي على أساس مصالحنا الوطنية واحتياجات شركائنا. وسياسة تركمانستان في تنويع الإمدادات من المواد الهيدروكربونية، وضمان أمن الطاقة أصبحت عنصرا هاما في ذلك النهج. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لتطوير نظام فعال ومستقر لأمن الطاقة العالمية، وأنه ينبغي توجيه حصة كبيرة من تلك الاستثمارات نحو نقل الهيدروكربونات وحماية البنية الأساسية للطاقة. ولضمان إمدادات كافية لأسواق الطاقة العالمية، سنحتاج أيضا إلى بنية أساسية عالية التطور من شبكات خطوط الأنابيب الدولية.

وفي الوقت نفسه، فإن ضمان أمن الطاقة ليس مجرد مسألة زيادة وتيرة استخراج الهيدروكربون، أو تطوير رواسب جديدة أو توسيع البنية الأساسية لنقل إمدادات الطاقة وإيصالها إلى المستهلكين النهائيين. ويجب أن نأخذ في الحسبان عوامل أخرى من النظام، مثل الاستقرار السياسي، والحالة في الأسواق العالمية ووجود ضمانات أمنية لشبكات خطوط الأنابيب الدولية.

والأمن الكافي لمرافق البنية الأساسية للطاقة يعني أيضا تقليل تعرضها لآثار الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي من صنع الإنسان، أو للمخاطر المحتملة المرتبطة بالتغيرات في الحالة العسكرية والسياسية في مناطق معينة من العالم، أو لتهديدات من الإرهابيين الدوليين، والتسرب غير المأذون لموارد الطاقة المنقولة. وتلك المشاكل كثيرا ما تعطل أو تخفض إمدادات الوقود، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة وأسعار أعلى لإمدادات الطاقة، مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي على تنمية الاقتصاد العالمي.

لذا، فإن تنسيق جهود الدول لإقامة نظام موحد لأمن الطاقة بات أكثر إلحاحا. ولبلوغ تلك الغاية، علينا أن نطور إطاراً قانونيا دوليا ملائما، وآليات مشاركة فعالة، بما في ذلك حماية نظُم نقل الطاقة. ويبدو أن هذه المشكلة تؤثر علينا جميعا، سواء كنا منتجين للطاقة، أو بلداناً ناقلة لها أو مستهلكين.

على هذا الأساس، أطلقت تركمانستان مبادرة تهدف إلى إعداد وثيقة فريدة تحدد الأسس القانونية والضمانات الأمنية لعمل خطوط الأنابيب الدولية، وذلك برعاية الأمم المتحدة. وكخطوة أولية نحو تنفيذ تلك المبادرة، أعدت تركمانستان مشروع قرار حول موثوقية نقل الطاقة ودورها في ضمان تنمية اقتصادية وتعاون دولي

مستقرَّين، وهو ما سنقترح النظر فيه أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية.

إن تأييد مشروع القرار هذا قد يوفر نقطة انطلاق جيدة نحو المستقبل وقد يثبت الاستعداد المبدئي لدى المجتمع الدولي لحل تلك المسائل بصورة جدية. وفي هذا السياق، فإن تركمانستان مستعدة لكي تنظم في عاصمة بلدنا، عشق أباد، في عام ٢٠٠٩ مؤتمرا دوليا حول تلك المشكلة تحت رعاية الأمم المتحدة.

لقد شهدت هذه السنة حدثاً هاماً في حياة آسيا الوسطى، والذي أعتقد أنه قد يكون له أثر إيجابي كبير على الحالة في المنطقة. وأعني بذلك بدء أعمال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وقد أعطى افتتاح هذا المركز زخماً للمرحلة الجديدة من الشراكة الاستراتيجية لبلدان آسيا الوسطى مع الأمم المتحدة، في اتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة إلى منع نشوب الصراعات والقضاء على أسبابها الرئيسية.

إننا نعتبر افتتاح المركز دليلا على الاهتمام الكبير الذي يوليه المجتمع الدولي للعمليات التي تحدث في آسيا الوسطى، وعلى الفهم الواضح لدور منطقتنا وأهميتها في الشؤون الدولية العامة، وعلى الرغبة في توفير المساعدة الإيجابية القصوى لمعالجة المشاكل الإقليمية. وعلى المدى البعيد، سيستهدف ذلك النشاط تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في ضمان الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة لدول منطقة آسيا الوسطى وشعوبها.

فضلا عن ذلك، نعتقد أن التفاعل الوثيق بين البلدان المجاورة هو أحد العوامل الأكثر حسماً. وفي هذا الصدد فإن تركمانستان، وفاء منها بالتزاماتها الدولية، بوصفها دولة محايدة بصورة دائمة، تسعى إلى تطوير التعاون المتسم بحسن الجوار مع جميع بلدان المنطقة.

وفي هذا الصدد، تقدم تركمانستان مساعدة اقتصادية وإنسانية لأفغانستان وتدعم بقوة جهود المجتمع الدولي لاستعادة الحياة السلمية في ذلك البلد الشقيق. إننا نود أن نرى أفغانستان دولة سلمية ومزدهرة، وجاراً طيبا وشريكا لكل الدول في المنطقة.

لقد اكتسبت مسألة بحر قزوين أهمية خاصة في سياق الاستقرار والتعاون الاقتصادي الإقليميين. علاوة على ذلك، فإن التفكير الشامل فيها يتوخى حل المشاكل المتعلقة بإرساء أساس قانوني دولي للتعاون، فضلا عن تنمية واسعة النطاق للإمكانيات الجغرافية – الاقتصادية لمنطقة بحر قزوين، بوصفها حوضاً أساسيا للطاقة ومعبر للنقل بين الشرق والغرب، وبين الجنوب والشمال. وبالنسبة لبعض الدول في المنطقة، التي لا يتوفر لها مدخل مباشر إلى المواصلات البحرية الدولية، يعد بحر قزوين المسلك الأكثر أهمية إلى أسواق العالم.

وفي هذا الصدد، فإن النشاط الفعال في بحر قزوين مرتبط مباشرة بتوطيد الأمن في المنطقة المتاخمة. وتدعو تركمانستان إلى أن يكون بحر قزوين منطقة سلام واستقرار وتعاون دولي فعال على أساس الاحترام المتبادل والشراكة المتساوية.

وبوصف تركمانستان، جزءا لا يتجزأ من المجتمع الدولي فإنها تجد مستقبلها في إقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي، يشكل فيه كل شخص حقوقه وحرياته، والتطوير الكامل لقدراته القيمة والمعيار الأساسيين لتقدم البلد. فقبل مجرد أيام قليلة، شهدت تركمانستان حدثاً سياسيا بارزا، وهو إقرار الصيغة الجديدة من دستورها التي أرست الأساس القانوني لتطوير الدولة الوطنية وإضفاء المزيد من الديمقراطية على الحياة الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، يوسع هذا الدستور بقدر كبير سلطات البرلمان، بوصفه الهيئة التشريعية

الرئيسية للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، يوسع هذا الدستور دور الهيئات المحلية للحكومة والحكم الذاتي، والتي يقوم المواطنون فيها بدور نشيط في أعمالهما على أساس تمثيلي واسع النطاق.

إن إضفاء الديمقراطية عملية طبيعية في تنمية أية دولة أو أي مجتمع، وفي ذلك الصدد فإن تعزيز دولة ديمقراطية وعلمانية وقائمة على القانون هو قرارنا السيادي الضميري، وسنتابع هذا المسار بحزم.

والسياسة الخارجية لتركمانستان تحددها المصالح الوطنية لدولتنا وشعبها، وهدفها الأساسي هو التنمية المتحضرة على أساس الاندماج الإيجابي في العمليات السياسية والاقتصادية العالمية. ولذا فإن التعاون مع الأمم المتحدة هو التوجه الاستراتيجي لسياستنا الخارجية، والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة تشكل لنا الأساس لتطوير علاقات تركمانستان مع الدول الأخرى.

إننا نعتبر الأمم المتحدة منظمة دولية عالمية تعمل بوصفها الضامن الرئيسي للنظام الأمني العالمي وإطار العمل للنظام العالمي الحالي والمستقبلي. ونحن ننادي بأن يبقى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئهما الداعية إلى احترام سيادة كل دولة واختيارها لطريقتها الخاصة في التنمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الأساس للنظام العالمي ولكل بنيان العلاقات بين الدول.

على هذا الأساس، تحدد تركمانستان نظرتها إلى شراكتها مع الأمم المتحدة، وتعلن أن مصلحتها هي في تقوية وتوسيع دورها في نظام العلاقات الدولية، ولا سيما في ما يتصل بتوحيد جهود الدول الأعضاء لضمان السلام والأمن على وجه البسيطة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد أندري ستراتان، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الأوروبي لجمهورية مولدوفا.

السيد ستراتان (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه للمنصب الرفيع والمسؤول، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وأن أتعهد بتقديم دعمنا ومساعدتنا الكاملين بوصفنا نتولى منصب نائب رئيس الجمعية العامة.

إن عالمنا يواجه مشاكل وتحديات كبرى تتطلب تعزيز وتنشيط المنظمة وقادرة على معالجة القضايا العالمية. ومن هذا المنظور، تدعم جمهورية مولدوفا بالكامل عملية إصلاح الأمم المتحدة وفقاً للتوجيهات الرئيسية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، والمبادرات اللاحقة من جانب الأمين العام والقرارات التي اعتمدت بشأن الجوانب الرئيسية لإصلاح هياكل وإدارة المنظمة.

إننا ندعم تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وتشجيع الحوار وتكثيف التعاون مع المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الدولية، ومع الحكومات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن مشاركة المجلس في التصدي لحالات الأزمات الإنسانية والمسائل المتعلقة بإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع.

إن قرار البدء بمفاوضات حكومية دولية سيعطي زخما جديدا لإصلاح مجلس الأمن، وسيحفز ويرفع كفاءة أنشطة الأمم المتحدة في مجال الأمن الدولي وحفظ السلام، بما في ذلك من خلال تطوير التعاون مع المنظمات الإقليمية

والدول الأعضاء في تحديد الحلول للصراعات في أرجاء مختلفة من العالم.

إن الأحداث التي وقعت في أوسيتيا الجنوبية، في جورجيا، أثبتت مجددا أن الصراعات غير المحسومة تولِّد عدم الاستقرار وتهدد الأمن الإقليمي والدولي. وقد انضمت جمهورية مولدوفا إلى إعلان الاتحاد الأوروبي بشأن تدهور الحالة في أوسيتيا الجنوبية، والصادر عن الاجتماع الطارئ للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وهي تدعو إلى التنفيذ الكامل لخطة السلام بوساطة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة المولدوفية، برفضها القاطع لجميع أساليب تسوية الصراعات بالقوة، بما في ذلك الأساليب التي تستخدم لكفالة سلامة الأراضي، تعتبر أن الاعتراف الدولي بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لا يحقق استقرار الحالة.

وفي الحالة المحددة للصراع التراسدينستيري، تصرفت جمهورية مولدوفا وما زالت تتصرف وفقا للقانون المتعلق بالأحكام الأساسية للوضع القانوني الخاص للمناطق المحلية على الضفة الشمالية لنهر نيسترو، الذي اعتمد في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وهو ينص على تسوية الصراع التراسدينستيري بالوسائل السلمية وحدها.

إن رئيس جمهورية مولدوفا، إيمانا منه بأن تجريد منطقة تراسدينستيريا من السلاح وتحولها الديمقراطي أمران أساسيا للتوصل إلى حل دائم للصراع، قدم عددا من المبادرات بشأن توفير الأمن وبناء الثقة بين كلتي ضفتي نهر نيسترو.

وتم اعتماد استراتيجية لتسوية الصراع تقوم على أساس نهج معقد ومؤلفة من مجموعة من الاقتراحات لتسوية جميع المسائل المتصلة بالصراع – وهي المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وهي تتوخى منح مركز قانوني خاص لمنطقة تراسدينستيريا يشمل احترام سيادة جمهورية مولدوفا وسلامة أراضيها، وتوطيد مركز الحياد، وانسحاب القوات الأجنبية من أرض البلد، والاعتراف بحقوق الملكية وتقديم ضمانات قوية للسكان.

وفي الوقت نفسه، أسهمت أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي لتقدم المساعدة على الحدود بين أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وتعاون البعثة الوثيق مع المؤسسات ذات الصلة والمكلفة بإدارة الحدود في كلتي الدولتين في زيادة توفير الأمن والشفافية على الحدود، مما أدى إلى تهيئة جو مؤات بشكل أكبر لتسوية الصراع في تراسدينستيريا. وفي الوقت الحاضر توجه جهودنا، فضلا عن جهود الوسطاء والمراقبين، إلى استئناف المفاوضات في صيغة الخمسة زائدا اثنين بغية التوصل إلى تسوية نهائية لذلك الصراع.

إن الجلسة الاستعراضية التي عقدتها الجمعية، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لتقييم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ركزت على حد سواء على التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها خلال الأعوام الأخيرة وأوجه القصور في مكافحة الإرهاب الدولي. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد مجددا على أن حكومة جمهورية مولدوفا، بوصفنا طرفا في ١٣ اتفاقية دولية وغيرها من المعاهدات الإقليمية والدولية في ذلك المجال، ما زالت تتخذ خطوات ملموسة في مكافحة الإرهاب وفقا لأحكام تلك الصكوك وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوثائق الدولية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن جمهورية مولدوفا ستتخذ جميع الخطوات الممكنة للإسهام في إجراءات الأمم المتحدة في توحيد التشريعات لدولية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، وخاصة بالنظر لاستكمال وضع واعتماد الاتفاقية الشاملة

لمكافحة الإرهاب الدولي وتنظيم المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالإرهاب الذي يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة. ونرى أنه ينبغي في إطار تلك الأنشطة، إيلاء المزيد من الاهتمام للمسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب الذي تؤججه النزعات الانفصالية التي تضر بسيادة الدول وسلامة أراضيها.

ويمثل تغير المناخ تحديا متأصلا للتنمية المستدامة. وأصبح الاحترار العالمي وآثاره، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وأزمات الغذاء والطاقة العالمية، تهديدات كبيرة لسكان العالم وللأمن الدولي. وبعد الجفاف المروع الذي حصل العام الماضي – وما زلنا جميعا نتجاوز آثاره – عصفت بجمهورية مولدوفا صيف هذا العام أشد الفيضانات خطورة في القرنين الماضيين، مما أثر على أكثر من ١٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية والخاصة، ودمر مئات المنازل والمباني الأخرى وسبب أضرارا تتجاوز كلفتها مبلغ ١٢٠ مليون دولار.

ونود أن نعرب عن امتناننا على المساعدة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية وقدمتها المؤسسات المتخصصة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والدول الأعضاء، من أجل تخفيف آثار الفيضانات.

إن جمهورية مولدوفا تؤيد تأييدا كاملا النشاط الذي تضطلع به فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي أنشأها الأمين العام ويتولى رئاستها. وسيشكل وضع وتنفيذ خطة شاملة للأمن الغذائي، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، خطوة هامة للتغلب على أزمة الغذاء.

وتتخذ جمهورية مولدوفا إجراء ملموسا للحد من تأثير أزمة الغذاء على الحالة في البلد. وفي الوقت الحاضر، يجري وضع برنامج وطني للزراعة والأمن الغذائي. ونرى أن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر وتنظيم اجتماعات سنوية بشأن رصد تلك الأهداف ومشاركتها وتنفيذها يشكل فرصا جديدة وهامة لتنفيذ وبلوغ جميع الأهداف الإنمائية المقبولة دوليا. وما زال تنفيذ هذه الأهداف ممكنا في أغلبية البلدان إذا تم تحديد إجراءات موحدة وموجهة نحو إحراز نتائج ملموسة وتمت المحافظة باستمرار على هذه الإجراءات وتطويرها حتى عام ٢٠١٥.

إن التقدم المحرز في دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ خطة العمل المشتركة بين جمهورية مولدوفا والاتحاد الأوروبي وتنسيق المعايير الوطنية مع المعايير الأوروبية فتحا فرصا جديدة للنهوض بالعلاقات بين جمهورية مولدوفا والاتحاد الأوروبي. ونقدر تقديرا كبيرا التعاون البناء مع الاتحاد الأوروبي في تلك العملية وما زلنا نعتمد على المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد في كفالة تحقيق التنمية والاندماج التدريجي لبلدنا في الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، نحن نعتمد على الدعم والفرص التي توفرها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بغية تعزيز سياسات البلد في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتطلعاته إلى الاندماج الأوروبي وإلى كفالة تسوية الصراع الترانسدنيستيري، وانسحاب القوات العسكرية الأجنبية وإنجاز الأولويات الإنمائية للبلد.

وأود أن أؤكد مجددا على تمسك جمهورية مولدوفا بالمثل العليا للأمم المتحدة والتزامها بمواصلة التعاون مع الدول الأعضاء نحو بلوغ الأهداف الهامة للمنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ريتا كيبر – بيك، وزيرة خارجية ليختنشتاين.

السيدة كيبر – بيك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): منذ أن اجتمعنا هنا قبل عام، شهد العالم

العديد من التحديات الجدية. وأثرت على حياة الأشخاص على نطاق العالم الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والصراعات العنيفة والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والاضطراب المالي. ويمثل التصدي لأزمة تلو الأخرى مهمة عصيبة. وبدون وجود الأمم المتحدة، ستكون مهمة مستحيلة من عدة جوانب.

وفي الواقع، فإن الأمم المتحدة هي التي تمنح الأمل للشعوب في جميع أرجاء العالم والأمم المتحدة هي التي توفر للزعماء السياسيين أداة فريدة لحل المشاكل وتسوية الصراعات. وأنشئت المنظمة قبل أكثر من ستين عاما، في ظل الصورة التي ما زالت حية لأهوال الحرب العالمية الثانية ومع تركيز قوي على مسائل السلام والأمن. واليوم، فإن العالم مكان مختلف، ولكن علينا أن نلجأ إلى الأمم المتحدة لحل مشاكلنا بالترافق ولحماية الأشخاص المحتاجين والمعرضين للخطر.

ونشيد بالأمين العام وبموظفي الأمم المتحدة المتفانين على أعمالهم الجدية. وبالرغم من ذلك، فإن المنظمة في بعض الأحيان غائصة في وحل البيروقراطية وعدم الكفاءة والصراع السياسي الداخلي. ولكن اللوم يقع بشكل رئيسي علينا نحن، الدول الأعضاء. ونتحمل المسؤولية عن تكييف الأمم المتحدة على تحديات اليوم وعن جعلها أفضل منظمة ممكنة لتحقيق تلك الغاية. ويجب علينا أن نزود المنظمة بالموارد التي تحتاجها وأن نجري التعديلات اللازمة في هيكلها.

وفي السنوات الأخيرة، نمت الميزانية العادية للمنظمة بطريقة غير متوازنة تماما. والأنشطة الأساسية، مثل منع نشوب الصراعات، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، والمساعدة الإنسانية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تخضع لسياسة مصطنعة تدعو إلى عدم الزيادة في الميزانية ويجب أن تمول من خلال التبرعات إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، أصبحت الدول تقبل بصورة روتينية زيادات كبيرة في فواتير حفظ السلام. لقد حان الوقت لأن نحول تركيزنا من مكافحة الحرائق إلى الحيلولة دون وقوعها. ولذلك، فإننا نؤيد تماما الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز منع نشوب الصراعات وقدرات الأمانة العامة في مجال الوساطة.

وأسفرت الدورة المنتهية للتو عن إدراك واع بأن بعض عمليات الإصلاح التي بدأت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد توقفت عمليا. أما العمليات الأخرى فسيحدد مصيرها من خلال مفاوضات صعبة للغاية. ونرى أنه من الضروري إحراز تقدم سريع بشأن عدد من مسائل إصلاح الإدارة، من إدارة الموارد البشرية إلى المساءلة والعدالة الداخلية. وسنواصل عملنا أيضا من أجل مجلس أمن أكثر شرعية وفعالية. وتحقيقا لتلك الغاية، سنضاعف جهودنا لتعزيز مشاركة غير الأعضاء في مجلس الأمن والوصول إليه.

وتؤمن ليختنشتاين إيمانا راسخا بتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. وسيادتنا الوطنية تقوم على القانون الدولي والامتثال له، نلتزم التزاما قويا بسيادة القانون. وكانت تلك المبادئ من الأسباب الرئيسية التي دفعتنا للانضمام إلى الأمم المتحدة قبل ١٨ عاما، كما حظيت بمرتبة متقدمة في سلم أولوياتنا بصفتنا دولة عضو منذ ذلك الحين.

وعلى الرغم من أن سيادة القانون قد احتلت مكانة بارزة كثيرا في أعمال الأمم المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية، فإنها لم تحظ بالمكانة التي تستحقها بعد. وتبقى الشرعية التي تضفيها هذه المنظمة على قرارات المجتمع الدولي هي أغلى ما تملك. وفي الواقع، ترمز الأمم المتحدة إلى سيادة القانون في العلاقات الدولية. وعلينا أن نحافظ على موطن القوة هذا وأن نعزز أيضا سيادة القانون داخل هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وصنع القرار فيها.

وإلى جانب بلدان أخرى، أعربنا عن شواغل طال أمدها بشأن الممارسة الحالية لمجلس الأمن المتعلقة بالإدراج في قوائم الجزاءات والشطب منها، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب. ولا شك في أننا نؤيد تأييدا كاملا نظم الجزاءات، التي تشكل أدوات قوية لصون السلام والأمن الدوليين. ولكننا نرى أيضا أنه يجب أن تتفق الإجراءات المطبقة مع المعايير الدولية الأساسية للعملية القانونية. وتشير القرارات التي اتخذتها المحاكم في الآونة الأخيرة إلى أن تحفظاتنا لها ما يبررها، ونأمل في أن تسهم اقتراحاتنا في تحسين هذا النظام. ويجب علينا تجنب التصور بأن قرارات مجلس الأمن قد تشكل انتهاكا لمعايير حقوق الإنسان.

وجميع بلداننا، ومجلس الأمن بصفة خاصة، مدعوة إلى القيام بدورها في مكافحة الإفلات من العقاب. ومنذ التسعينات، اتخذ المجلس عددا من القرارات البارزة لإنفاذ القانون الجنائي الدولي، بما في ذلك قرار إنشاء المحاكم الدولية والمحاكم المختلطة. كما أن المجلس يؤدي دورا هاما فيما يتعلق المحكمة الجنائية الدولية، التي تتناول أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وخير مثال على ذلك ما قام به المجلس في اتخاذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، ومن الضروري أن يواصل ممارسة سلطاته على نحو مسؤول بموجب نظام روما الأساسي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ستراتان جمهورية (مولدوفا).

إن المحكمة الجنائية الدولية هي أهم إنجاز على مدى عقود في مجال القانون الدولي. والآن، علينا أن نمكنها من ممارسة عملها وأن نمدها بالدعم السياسي اللازم. وسيكون نجاح المحكمة هو المعيار في مكافحة الإفلات من العقاب. وإذا كان لنا أن نكسب تلك المعركة، علينا أن نظهر عزمنا بدعم المحكمة.

وقبل سنوات، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وأنيطت بالمحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية على تلك الجريمة بعد ٥٠ عاما. وولدت الاتفاقية من رحم الرغبة في منع تكرار جريمة الإبادة الجماعية إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك الغرض عدة مرات بعد اعتمادها. وكلما تكرر استخدم شعار ”لن يتكرر هذا أبدا!“ فقد مصداقيته. ومن ذلك المنطلق، وافقنا جميعا على مفهوم المسؤولية عن الحماية عندما التقينا على مستوى القمة منذ ثلاث سنوات. وبالنسبة لنا ولكثيرين آخرين، كان ذلك من أهم المكاسب التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والتي لولاها لكانت نتائجه خليطا متباينا. ومع ذلك، فنحن نتصدى للتحدي من أجل جعل الفكرة مفهومة على نطاق واسع وتطبيقها عمليا.

إن المسؤولية عن الحماية مفهوم ضيق يقتصر على حالات محددة بوضوح لجريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويقوم على المسؤولية السيادية للدول المتمثلة في حماية سكانها وكذلك ميثاق الأمم المتحدة. وعلينا أن نحافظ على وضوح ذلك المفهوم وأن ننفذ قرار مؤتمر القمة باتساق.

وعلى الرغم من التطلعات السامية التي أعرب عنها في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، ما زلنا بعيدين عن تبني نهج مشترك بخصوص جدول أعمال التنمية، والتحديات تنمو بسرعة. وما تغير المناخ وأزمة الغذاء وأزمة الطاقة وتعثر النظام المالي الدولي سوى أمثلة قليلة على ذلك. فجميع هذه التحديات توجه ضربة قاصمة للذين يعيشون أصلا في فقر، كما أنها تهدد بتقويض فعالية تعاوننا في مجال التنمية. ولذلك، يتعين أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التمويل من أجل التنمية يقوم على توافق آراء مونتيري. ويقتضي

التوصل إلى هذا التوافق تضحيات جمة وتنازلات من جميع الأطراف. وهناك حاجة ماسة لتعزيز أحد أركان التنمية وهو التعاون المتعدد الأطراف.

واسمحوا لي أن أقول في الختام إننا وقفنا دائما وكافحنا من أجل جمعية عامة قوية. ولا نعني بذلك جمعية تقيم علاقة عدائية مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. نحن نريد جمعية تكون منتدى تجرى فيه مناقشات مركزة ومجدية بشأن مواضيع بالغة الأهمية، يتمخض عنها اتخاذ قرارات واضحة يجري تنفيذها. ويحدونا الأمل في أن تتيح لنا الدورة الحالية المجال لاتخاذ خطوة في ذلك الاتجاه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج ييو، وزير الخارجية في جمهورية سنغافورة.

السيد ييو (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إن انهيار محادثات الدوحة مؤخرا لأمر مقلق للغاية. لقد كانت جولة الدوحة الإنمائية هي الجولة الأولى التي كان من المفروض أن تبدأ بعد انتهاء الحرب الباردة.

بعد سنتين من البداية الفاشلة في سياتل، تم إطلاقه مجددا بعد شهرين من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما تولد لدى البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية شعور قوي بالقضية المشتركة. إلا أن التقدم منذ ذلك الحين كان صعبا للغاية. وأذكر عندما أخبرني المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، السيد باسكال لامي، بأن عدد الدول التي شعرت بالمسؤولية تجاه نظام التجارة العالمي لم يكن كافيا. إن التراجع الأخير في جنيف يعني أنه سيمر بعض الوقت قبل أن يتسنى عقد جولة الدوحة للتنمية.

وخلال الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بقيادة نظام التجارة العالمي للعالم غير الشيوعي بفعالية. وفي عام ١٩٩٤، عقدت أخيرا جولة أوروغواي بعدما أبرمت الولايات المتحدة مع المفاوضين الأوروبيين في بلير هاوس صفقة لم ترض العديد من البلدان التي شعرت بأنها مستبعدة، وعلى الرغم من ذلك، تجاوبت معها. إلا أن عددا من البلدان النامية الأعضاء صمم على عدم تكرار ذلك في جدول أعمال الدوحة الإنمائي.

وأدت البرازيل دورا رائدا في تشكيل تحالف بلدان مجموعة العشرين، بما في ذلك الهند والصين. وفي محادثات كانكون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تحولت مجموعة العشرين إلى تجمع لا يمكن تجاهل موقفه، مما أدى إلى تبديل الديناميات التقليدية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وعندما فشلت المحادثات في تموز/يوليه، كان واضحا أن سبب الخلاف هو مسائل التدابير الوقائية الزراعية للصين والهند، ولكن حتى لو كان ممكنا إيجاد تسوية لمسألة التدابير الوقائية الزراعية، فإن مسألة إعانات القطن الخاصة بالولايات المتحدة، وهي البند التالي المدرج في جدول الأعمال، كانت ستسبب نقطة خلاف كبرى.

ويأتي فشل محادثات جنيف في وقت يتباطأ الاقتصاد العالمي بسرعة. ومما يقلق العديد منا أن يكون الكساد وخيما بسبب انهيار فقاعات ضخمة في قيمة الأصول التي تضخمت على مدى عدة سنوات بسبب سياسات نقدية فضفاضة. وسوف تتزايد الآن الضغوط الحمائية في العديد من البلدان. وقد تتسبب زيادة الحمائية التجارية في انخفاض الرفاه المالي العالمي بعدة بلايين من الدولارات. لقد أصبحت جهودنا الجماعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أكثر صعوبة.

من يتحمل مسؤولية نظام التجارة العالمي؟ من يتحمل مسؤولية النظام العالمي؟ وبينما يتخذ ١٥٣ عضوا في منظمة التجارة العالمية القرارات بتوافق الآراء على الورق، إلا أن الحقيقة أنه يتوجب على مجموعة صغيرة من البلدان أن تتولى زمام القيادة لإبقاء نظام التجارة المتعددة الأطراف في

مساره الصحيح. وبالنسبة للمسائل غير الرئيسية التي تواجه الأسرة البشرية، فبالإمكان اتخاذ القرارات دون الحاجة إلى قيادة البلدان الكبرى. فلا يمكن تناول تحدي تغير المناخ، على سبيل المثال، من دون أن يكون هناك اتفاق عام بين الدول الرئيسية التي تطلق الانبعاثات حول الاتجاه الذي ستسير فيه الأمور. فإذا كان من الصعب إلى هذا الحد أن تختتم جولة الدوحة، بالرغم من أنها عملية ذات حصيلة إيجابية، فمن الصعب أن نتفاءل ونأمل بأن يتم التفاوض على اتفاق للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بسرعة دون ممارسة قيادة قوية من قبل الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين والهند واليابان والبرازيل. وإذا لم يكن باستطاعة تلك الدول، أو إذا لم تود، أن تمارس تلك القيادة بشأن التجارة العالمية، فهل نتوقع منها أن تقوم بالمثل بالنسبة لتغير المناخ؟

إن الحقيقة الصاعدة لتعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين هي حقيقة علينا أن نواجهها بشكل كامل. فالمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة لا تستطيع العمل جيدا إلا إذا تقبلنا تلك الحقيقة وتعاملنا معها. وسنغافورة كبلد صغير تتقبل أنه، بينما لكل من البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، صوت واحد، فإننا لا نتمتع جميعا بنفس الثقل. فالبلدان الصغيرة تحتاج إلى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى لحماية مصالحنا، ولذا فلدينا كل المصلحة في التأكد من فعالية تلك المؤسسات. وهي لا تستطيع العمل جيدا إلا في حالة واحدة، وهي أخذ حقيقة تعدد الأقطاب في العالم في الحسبان. وينظر منتدى الدول الصغيرة، وهو تجمع غير رسمي يضم ما يزيد على نصف أعضاء الأمم المتحدة، نظرة واقعية إلى السياسات العالمية، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة لتأمين مصالحنا.

إن التطورات الأخيرة في البلقان والقوقاز لا تبشر بمستقبل جيد. فبعد الجرائم المرتكبة ضد شعب كوسوفو في عام ١٩٩٠، أعربت عدة بلدان عن تعاطفها ودعمت بعض أشكال الحكم الذاتي. إلا أن إعلان كوسوفو الأحادي استقلالها في شباط/فبراير استقبل بعدم ارتياح لأنه يمثل سابقة قد تحتذي بها أجزاء أخرى من العالم. وأنا أذكر عندما كان وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا يناقشون مسألة كوسوفو في معتكفنا في سنغافورة في شباط/فبراير. فبينما دعمنا الحكم الذاتي لشعب كوسوفو، شعرنا بأنه من السابق لأوانه الاعتراف باستقلال كوسوفو في ذلك الحين. وكان من المفضل بشكل كبير أن تحل الأمم المتحدة تلك المسألة.

واعتراف روسيا حديثا بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كدول مستقلة غير مريح أيضا. فبعض المحللين ينظرون إلى هذا الأمر وكأنه رد روسيا على دعم الغرب لاستقلال كوسوفو. وبينما تختلف مسألة كوسوفو عن النزاعات في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ويجب ألا ترتبط مباشرة بها، فلدينا قلق مشترك وهو دور الأمم المتحدة في إسباغ الشرعية على دول جديدة. إذا كان لهذا القرن أن يكون سلميا، لا بد أن تنبذ العنف كل البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، وأن تلتزم بميثاق الأمم المتحدة وبسيادة القانون الدولي.

إن تخفيف حدة التوترات على سواحل مضيق تايوان خلال الأشهر القليلة الماضية هو مثال إيجابي لكيفية تجاوز المشاكل المستعصية من الماضي بشكل خلاق باستخدام الحكمة والنوايا الحسنة والصبر. فنفاذ الصبر هو العدو الأسوأ في بعض الأحيان. وبعد ٩٠ سنة، خلّف انهيار الإمبراطورية العثمانية بعض المشاكل التي لا تزال عالقة في بعض الأجزاء من امبراطوريتها السابقة. ولا يمكننا أن نتوقع تجاوز جميع المسائل الناشئة عن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي بسرعة. ما نعرفه هو أنه سيكون هناك زيادة أكبر في عدد المشاكل حول العالم، كما إن بعض المشاكل التي نواجهها حاليا سوف تزداد سوءا بشكل كبير إن لم تضع الأمم المتحدة معايير سلوك مقبولة. وحقوق الإنسان المتفق

عليها عالميا مهمة بشكل خاص لأنها تعزز معايير السلوك الجيد تلك.

إلا أنه لا يمكن أن نتمنى التخلص من السياسة الواقعية للتنافس بين الدول الكبرى ببساطة؛ فهي بالفعل تمثل جزءا من الحالة البشرية لمعظم تاريخنا. إلا أننا نستطيع قصر ذلك التنافس ومنع أية دولة كبرى، بواسطة مزيج من الضغوط، من الدفع بمطالبها بشكل مفرط. وتقوم المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة بدور محضِّر في تلك الجهود. ولا تستطيع المؤسسات الدولية إيقاف التنافس بين الدول الكبرى، ولكنها تستطيع تقنينه وكفالة ألا يتم تجاهل المصالح المشتركة للأسرة البشرية بشكل كامل.

ولهذا السبب، فإن البلدان الصغيرة لها مصلحة كبيرة في رؤية المؤسسات الدولية معززة. ولا بد أن يأخذ إصلاح الأمم المتحدة بعين الاعتبار التغييرات التي طرأت على العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ وكذلك الأمر بالنسبة لإصلاح مؤسسات بريتون وودز الأخرى. فإما أن نصلحها للتغلب على الأزمات أو ننتظر إلى أن تجبرنا الأزمات على التغير. مثلا، إذا كان الكساد الاقتصادي العالمي الحالي أمر يحدث مرة كل قرن كما قال آلان غرينسبان، فإن ضم الصين والهند إلى مجموعة الثماني، كيما يكون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر تمثيلا للاقتصاد العالمي اليوم، يصبح مسألة ملحة.

نستطيع أيضا أن نزيد من فعالية المؤسسات الدولية عبر الشراكة مع المؤسسات الإقليمية. فلكل إقليم خصائصه المميزة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

عندما ضرب إعصار نارجيس ميانمار في أيار/مايو، كان هناك لعدة أيام ثمينة مواجهة بين ميانمار والمجتمع الدولي بشأن تقديم المساعدة. وقد نظرت حكومة ميانمار إلى السفن الحربية الغربية التي تحمل إمدادات الإغاثة بريبة، ولم تر فيها الإمداد، ولكنها رأت تهديدا عسكريا. لقد كان من غير المعقول أن تقف تلك الشكوك عائقا في طريق الجنود الذين يساعدون ضحايا الإعصار في دلتا أروادي. وقد كان على رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تتدخل وتبني جسرا من الثقة بين حكومة ميانمار والمجتمع الدولي. وعمل تنظيم ثلاثي الأطراف يضم الأمم المتحدة، والرابطة وحكومة ميانمار بفعالية يوما بعد يوم لتجاوز المشاكل في الميدان وكفالة وصول المساعدة الدولية إلى أقصى أطراف المنطقة المنكوبة. وقد أدى ذلك إلى تفادي موجة ثانية من الموت جراء الجوع أو المرض. لم يكن لدى الرابطة لوحدها القدرات على مساعدة ميانمار بشكل كبير، ولكنها تمكنت بعملها مع الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى من أن يكون لها أثر هائل.

ومع التحول نحو العولمة، ازدهرت المؤسسات الإقليمية حول العالم. وقام البعض منها بأدوار مفيدة في تعزيز السلام والتنمية الإقليميين. وتستطيع الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى مضاعفة فعاليتها بالعمل عن قرب مع مثل تلك المؤسسات الإقليمية.

وفي حين تستطيع المؤسسات الدولية والإقليمية توفير مناخ مؤات بدرجة أكبر، فإن مفتاح تنمية بلد ما يكمن في حكمه الرشيد. ولأن لكل بلد تاريخه الفريد، لا يوجد نموذج عالمي للتنمية ينطبق على كل البلدان. يجب أن يجد كل بلد طريقه إلى المستقبل.

وفي حفل ختام الدورة الأولمبية في بجين، وصف جاك روج، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، استضافة الصين للدورة بأنها استثنائية حقا. وفي الواقع، من البداية إلى النهاية، كان التنظيم رائعا – بدءا من حفل الافتتاح الرائع إلى كرم الضيافة الذي لاقته الوفود. خرج الجميع بانطباع رائع وهم محقون. كان ذلك حلما صينيا أصبح حقيقة، ورفع العالم

القبعة تحية وتقديرا لإنجاز الشعب الصيني. قبل ٣٠ عاما، كان كل ذلك أمرا لا يمكن تصوره، حتى بالنسبة للصينيين أنفسهم. ما الذي تغير؟ لقد أطلق الحكم الرشيد والسياسات السليمة العنان للإبداعات الفطرية لأكثر من بليون شخص.

والهند، بتاريخها ونظامها السياسي المختلفين، تحقق تقدما رائعا أيضا. ومرة أخرى السياسات السليمة، التي بدأ تطبيقها قبل أقل من ٢٠ عاما، حققت فرقا جوهريا. والحق، إنه في كل أنحاء آسيا، من ممر بيرنج إلى الخليج، هناك قارة قديمة تضم أكثر من نصف سكان العالم تتحرك مجددا. ورغم التباين الكبير، فإن بلدان آسيا تتواصل مرة أخرى من خلال تجارة جديدة بين الشرق والغرب في عصر جديد من العولمة. وبالتأكيد، لا يبلي الجميع بلاء حسنا. ومن بين أولئك الذي يبلون بلاء حسنا، وهم كثيرون، حدد تقرير أصدرته مؤخرا لجنة النمو والتنمية التي يرأسها مايكل سبنس الحائز على جائزة نوبل، الحكومة الفعالة بوصفها عاملا أساسي الأهمية. وفي تخل مفاجئ عن الحكمة التقليدية الغربية، لم ير التقرير أن الديمقراطية ضرورة أو شرطا كافيا، على الأقل ليس في المرحلة الأولية من الانطلاق الاقتصادي.

تلك رؤية مهمة يمكن أن تساعد في عمل المؤسسات الدولية والإقليمية لتعزيز التنمية الوطنية. وإذا جعلنا تعزيز الديمقراطية هدفنا، فإن رد الفعل بين بلدان كثيرة سيكون سلبيا بالفطرة. لكن إذا جعلنا تعزيز الحكومة الفعالة هدفنا، فإن مهمتنا ستكون أيسر بكثير. لندع كل بلد، بعد بلوغ مستوى معين من التنمية، يطور شكل الديمقراطية الأكثر ملاءمة لثقافته وتاريخه. وفي كلمة مؤخرا، فجر روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي، مفاجأة عندما أكد أن مركز الثقل الاستراتيجي هو بناء الشرعية من خلال الحكم الرشيد والفعال.

لكن، لكي تتحقق التنمية، يجب أن يسود السلام. ودون سلام مستمر في آسيا، لن نتمكن من تحقيق وعد هذا القرن. إن الطريقة المتعمقة التي تدير بها الولايات المتحدة علاقتها الاستراتيجية مع الصين والهند الصاعدتين ذات أهمية حاسمة. ومن النادر على مر التاريخ بروز قوى جديدة دون صراع. إن الصين والهند أصبحتا شريكين مسؤولين في النظام العالمي. واختيار كثيرين من أبناء وبنات الزعماء الصينيين والهنود الدراسة في جامعات أمريكية يعطينا سببا لنكون متفائلين بحذر إزاء مستقبل آسيا.

ولا يمكننا وقف التنافس بين القوى الكبرى، لكن يمكننا تقليل الضرر الذي يلحقه التنافس بالبلدان الصغيرة. والحق، فإن البلدان الصغيرة تستطيع تحويل تعددية الأقطاب الصاعدة لصالحها إذا وحدنا قوانا في المؤسسات الإقليمية والدولية. ومن بينها، والأهم بالطبع، الأمم المتحدة.

لا زلنا نحتاج إلى قيادة عالمية، لكن يجب أن تكون بتضافر قوى كبرى جديدة تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان. يجب أن تكون نوعا جديدا من القيادة يمارس بشفافية من خلال القوة والإقناع، والأفضل من خلال المؤسسات الإقليمية والدولية. ومؤخرا كتب توني بلير عن دورة بيجين الاولمبية في صحيفة وول ستريت جورنال في ٢٦ آب/أغسطس يقول: ”الحقيقة أن شيئا لن يفلح في القرن الحادي والعشرين دون الانخراط الكامل للصين“. ويمكن قول الشيء نفسه عن روسيا، والهند، والبرازيل. وبينما الولايات المتحدة مهيمنة لفترة طويلة قادمة، فإن وضع ترتيب عالمي أكثر شمولا سيجعل هذا العالم أفضل وأكثر أمنا لنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أبو بكر القربي، وزير الخارجية في الجمهورية اليمنية.

السيد القربي (اليمن): السيد الرئيس في البداية يسعدني أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وأنا على ثقة من أنكم ستديرون أعمالها باقتدار وحكمة، متمنيا لكم التوفيق في مهمتكم. كما لا يفوتني أن أشيد برئيس الدورة السابقة السيد سرجان كريم على جهوده البناءة وما حققه من نتائج طيبة خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

وأتقدم بأجمل التهانئ بمناسبة عيد الفطر المبارك إلى الأمة الإسلامية وشعوب العالم، داعيا الله أن يعيده على العالم بالأمن والاستقرار والتقدم.

لقد تابعتم دون شك العمل الإرهابي الذي استهدف السفارة الأمريكية في العاصمة صنعاء، والذي تمكنت قوات الأمن اليمنية من إحباطه. ونحن إذ نقدر ما صدر من إدانة وتنديد دوليين بذلك العمل الإرهابي، بما في ذلك إدانة مجلس الأمن له، لنرحب باستعداد العديد من الدول للعمل مع اليمن لمواجهة الإرهاب. ونأمل أن تترجم تلك المواقف إلى دعم حقيقي يعزز من برامج التنمية البشرية، وتحديات الفقر، وقدرات قوات الأمن اليمنية، بما يمكنها من أداء دورها بفعالية مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب واستئصال شأفته. كما أننا بحاجة إلى تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات على المستوى الدولي لكي تسد الثغرات التي أتاحت للإرهابيين الاستمرار في نشاطهم المدمر، الخارج عن قيم الأديان السماوية والأخلاق الإنسانية.

لقد دفعت اليمن ثمنا باهظا على الصعيد البشري والمادي في مواجهة الإرهاب، سواء ما كان متعلقا بالتكلفة الأمنية لمواجهة الإرهاب، أو ما نجم عن العمليات الإرهابية التي قامت بها عناصر القاعدة والجهاد الإسلامي والمتمردين في صعدة وأدت إلى خسائر اقتصادية كلفت الحكومة اليمنية ما يزيد على ملياري دولار وأعاق تنفيذ برامج التنمية وجهود الحكومة في الحد من الفقر، وانعكس على كافة مناحي حياة المواطنين. لذلك، فإننا نطالب الدول المانحة والمنظمات الدولية وشركاء اليمن في مكافحة الإرهاب بتقديم الدعم السخي للنهوض ببرامج التنمية والحد من الفقر، باعتبارهما من المكونات الهامة في مواجهة الإرهاب، خاصة أن الإرهابيين يستغلون الفقر والحاجة والجهل لاستقطاب عناصرهم.

لقد أخذت الحرب على الإرهاب أشكالا متعددة، واتخذ البعض من هذه الحرب ذريعة للتعبئة الخاطئة ضد الدين الإسلامي الحنيف، دين الوسطية والاعتدال والحوار والتسامح. وفي هذا الصدد، فإن الجمهورية اليمنية تدعم وتؤيد مبادرة خام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية بشأن الحوار بين الأديان، التي حظيت بقبول واسع في مؤتمر مدريد. كما نؤكد على الحاجة الملحة لمواجهة ظاهرة الإرهاب في العالم وضرورة إعادة النظر في آليات مكافحته حتى لا تؤدي الحرب على الإرهاب إلى الإضرار بحياة المواطنين الأبرياء أو إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

إن الجمهورية اليمنية – وهي من أقل الدول نموا – تمضي في نهجها الديمقراطي المتمثل في التعددية السياسية، وحرية الرأي، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وتعمل على الانتقال من نظام الإدارة المحلية إلى نظام الحكم المحلي الواسع الصلاحيات، تحقيقا لمزيد من اللامركزية والشراكة في الحكم. وستشهد بداية عام ٢٠٠٩ رابع انتخابات برلمانية في اليمن تشارك فيها مختلف الأحزاب السياسية. ونؤكد هنا أن الجمهورية اليمنية ستتخذ كل الإجراءات لضمان نزاهة الانتخابات والالتزام بالمعايير الدولية لإجرائها، مع الترحيب بمشاركة المراقبين الدوليين فيها.

تنعقد دورتنا الحالية في ظل ظروف دولية صعبة ومؤشرات تنذر بعودة العالم على حقبة الحرب الباردة بكل تأثيراتها السلبية على أمن واستقرار العالم. ولذلك، نرى أن هذا المحفل الدولي الهام يجب أن يكون الأداة لمعالجة كافة القضايا والتداعيات على الصعيد الدولي والوقوف أمام التحديات الكبيرة التي تواجهنا. وإننا على ثقة بأن انتهاج الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان واحترام مصالح الجميع هو الوسيلة لمنع العودة إلى حقبة التحالفات، فعالمنا اليوم في حاجة للتعاون الدولي في إطار تعددية الأطراف والشراكة بدلا من زرع بذور التوتر والاستقطاب.

إن التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية قد تعددت جوانبها، ومن أهمها الأوضاع الاقتصادية الدولية التي فرضت علينا جملة من التحديات لم نعهدها من قبل، وفي مقدمتها الأوضاع الخطيرة الناتجة عن شحة الغذاء وارتفاع أسعاره عالميا، وكذا ارتفاع أسعار الطاقة وما تنذر به هذه الأزمة من تداعيات على اقتصادات الدول الفقيرة ضاعفت من عدد الجياع في العالم، وزاد من أثرها توجه الدول الصناعية الكبرى نحو استخدام الوقود الحيوي، الأمر الذي يشكل خطرا على مخزون الغذاء العالمي المتاح للبشر. ومع اتفاقنا مع الرأي القائل بأن الوقود الحيوي يسهم في تخفيف الضرر الناتج عن الاحتباس الحراري وما نتج عنه من تغيرات مناخية مدمرة، إلا أن المعادلة التي بين أيدينا تتغير كليا إذا ما نظرنا إلى آثاره على شريحة كبيرة من بني البشر وتعرضهم لخطر الموت جوعا، الأمر الذي يفرض علينا التأكيد على أن إنتاج الغذاء يجب أن يكون لصالح البشرية بالدرجة الأولى.

إن التنمية البشرية تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه الدول الفقيرة، خاصة مع ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. فكلما لاحت بوارق الأمل أمام الدول النامية في قطع أشواط نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واجهتها صعوبات تعيقها من الوصول إلى غاياتها. ومن المؤكد أن تجاوز هذه الصعوبات أمر مرهون بتعزيز التعاون والتضامن الدولي واستشعار الدول الاقتصادية الكبرى في العالم، وكذلك الدول المنتجة للطاقة والغذاء لمسؤولياتها تجاه الدول الأكثر فقرا ومساعدتها على تحقيق التنمية والأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها هذا المحفل في عام ٢٠٠٠.

إن الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، واستمرار انتهاك حقوقه الإنسانية بشكل جسيم من قِبل إسرائيل هو مثار لقلقنا البالغ. كما أن سياسات التوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير المشروع على الأراضي الفلسطينية والسورية واقتطاع أجزاء من الضفة الغربية نتيجة لبناء جدار الفصل العنصري، الذي أدانه المجتمع الدولي ومحكمة العدل الدولية، يعيقان مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وندعو جميع الأطراف، بما فيها المجموعة الرباعية، إلى العمل على تهيئة المناخ الكفيل بإعادة الثقة بين الأطراف المعنية بالعملية السلمية والسير بها نحو تحقيق السلام الشامل والعادل ووضع حد لسياسة المماطلة والتسويف التي تنتهجها إسرائيل.

ومن المؤسف أن نرى سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتمادى في العبث بالمقدسات الإسلامية في القدس الشريف الذي يعتبر أحد أهم المقدسات الإسلامية. ونحذر سلطات الاحتلال الإسرائيلي من مغبة الاستمرار في هذه الإجراءات، لأنها بالإضافة إلى أثرها على العملية السلمية ستقود إلى ردود فعل لا يمكن التنبؤ بها. كما ندعو هذا المحفل الهام إلى اعتماد قرارات من شأنها حماية المقدسات والرموز الدينية على اختلافها، وتجريم النيل أو الإساءة أو التقويض لأي منها.

إننا ننظر ببالغ السرور إلى التطورات الإيجابية على أرض العراق الشقيق وتحسن الوضع الأمني، ونتطلع إلى مزيد من الاستقرار السياسي في هذا البلد الشقيق. ونبارك جهود

الحكومة الساعية إلى تحديد موعد لإنهاء تواجد قوات التحالف على الأراضي العراقية كخطوة تعيد للعراق سيادته وأمنه واستقراره وتحمي هويته العربية وتعزز وحدته الوطنية ودوره في المنطقة.

كما أننا نراقب بسعادة بالغة التطورات الإيجابية على الساحة اللبنانية التي أسهمت فيها المجموعة العربية وبرعاية كريمة من دولة قطر الشقيقة، والتوافق الذي تم بين كافة الأطراف اللبنانية، وبين حكومتي سوريا ولبنان. وننظر إلى هذه التحولات الإيجابية كعنصر هام يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي دورا هاما في تحقيق رخاء ورفاهية أشقائنا في العراق ولبنان.

إن الجمهورية اليمنية تنظر بقلق إلى محاولات التدخل في الشأن السوداني الداخلي، وتؤكد مجددا تمسكها بوحدة وسلامة السودان واحترام سيادته واستقلاله، وتدعو المجتمع الدولي إلى النهوض بمسؤولياته تجاه عملية السلام في دارفور وتشجيع الحوار بين الحكومة السودانية والفصائل المختلفة في دارفور واعتبار أي طرف لا يقبل بالحوار والمصالحة ويترع إلى العنف حركة إرهابية تهدد الأمن والاستقرار. كما نؤيد الجهود العربية والأفريقية التي تسعى إلى حل مشكلة دارفور ووضع حد للآثار السلبية التي نتجت عن قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ونؤكد رفضنا لتسييس قرارات المنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية أو توظيفها للمساس بسيادة الدول أو التدخل في شؤونها الداخلية.

إن انعدام الاستقرار في الصومال قد ألقى بظلاله وآثاره السلبية على دول المنطقة كافة ويهدد سلامة وأمن الملاحة في المياه الدولية نتيجة استشراء ظاهرة القرصنة. وكما تعلمون، فإن اليمن يعاني ومنذ فترة من موجات اللاجئين من القرن الأفريقي إليه، حيث يقدر عدد اللاجئين من القرن الأفريقي بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ. ولا شك في أن حالة المجاعة التي تهدد الملايين في الصومال والقرن الأفريقي ستزيد من أعداد اللاجئين ومن الأعباء التي تتحملها الحكومة اليمنية، مما يدفعنا إلى المطالبة بمزيد من الدعم الدولي للتعامل مع موجات اللاجئين. كما نؤكد على أهمية دعم قوات خفر السواحل اليمنية لتتمكن من أداء دورها في مكافحة ظاهرة القرصنة.

إن الأوضاع في الصومال تستدعي من المجتمع الدولي وقفة جادة لتحقيق الأمن والسلام للشعب الصومالي، وبما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. وإننا إذ نرحب باستعداد إثيوبيا لسحب قواتها من الصومال لنؤكد على أهمية إحلال قوات دولية لإعادة الاستقرار هناك وتقديم الدعم اللازم لضمان نجاح مهامها. كما ندعو الأطراف الصومالية كافة ودون استثناء إلى رأب الصدع وإنهاء الخلاف والحرص على مصلحة الشعب الصومالي الشقيق، ودعوة جميع الأطراف الخارجية إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي الصومالي.

وتؤكد بلادي على أهمية الاستمرار في إصلاح منظمة الأمم المتحدة. وتؤكد التزامها بالمساهمة بفعالية في هذه العملية بالتعاون مع بقية دول العالم، إيماناً منها بأهمية هذه الإصلاحات وحتمية تضافر الجهود لإنجاحها، مع التأكيد على أهمية إصلاح مجلس الأمن الذي يجب ألا يقتصر على توسيع عضويته، بل يجب أن يتعداها إلى ترشيد استعمال حق الفيتو حتى لا يصبح استعماله وسيلة لوقف القرارات التي توافق عليها غالبية أعضاء المجلس.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم باسم حكومة الجمهورية اليمنية بجزيل الشكر والتقدير للسيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة والمخلصة في إدارة شؤون هذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صلاح الدين بشير، وزير الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد بشير (الأردن): أهنئ السيد الرئيس للجمعية العامة على انتخابه رئيساً لهذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وأتمنى له النجاح في توجيهها لتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير العلاقات الدولية بوحي من روح ميثاقها الذي هو من أهم ركائز سيادة القانون في العلاقات الدولية.

وأتقدم بالشكر لسلفكم معالي السيد سرجان كريم، على الجهود الخيرة التي بذلها لإنجاح أعمال الدورة الماضية. كما أحيي توجه الأمين العام السيد بان كي - مون، لإصلاح هذه المنظمة للضلوع بدورها الفاعل في معالجة التحديات العالمية المتجددة.

لقد أورد الرئيس في البيان الذي ألقاه يوم تولى رئاسة هذه الجمعية في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر A/63/PV.1) الكثير من الطروحات الهامة في المجالات السياسية والإنسانية. وعلى سبيل المثال، جاء من ضمن طروحاته وجوب تطوير أجهزة الأمم المتحدة بشكل يتناسب مع التغيرات الجوهرية التي طرأت على الساحة الدولية منذ ٦٣ عاما، أي منذ إنشاء هذه المنظمة وانتهاء الحرب العالمية الثانية، ووجوب تطويرها بما يمكنها من التفاعل مع التغيرات المتسارعة التي بدأت نتائجها تظهر في العقدين المنصرمين منذ انتهاء الحرب الباردة وحالة الاستقطاب.

وفي هذه السياق، يرى الأردن ضرورة تفعيل الدور الذي أراده الميثاق للجمعية العامة فيما يخص صنع القرار الدولي بشكل ديمقراطي. كما يؤيد الأردن التوجه إلى إعادة التوازن للعلاقة ما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وقبل أسبوع، قدم الأمين العام تقريره عن أعمال الأمم المتحدة (A/63/1)، واستعرض تقييمه للوضع العالمي، وكان واضحا أننا نواجه تحديات تطال مجمل جوانب النشاط الإنساني وتتخطى حدود البلد الواحد والإقليم الواحد، وتستدعي منا نظرة متجانسة لأخطارها، منطلقين في ذلك من اقتناع ودوافع متقاربة لإيجاد الحلول المناسبة وضمان تحرك فعال ومشترك. ومن التحديات التي ذكرها الأمين العام: الفشل في إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، والتغير المناخي. وإنني أثني على ما قاله الأمين العام في تقييمه، وأرغب أن أضيف إلى ذلك: التحديات التي يفرضها علينا استمرار الاحتلال العسكري، وحرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها، وحرمانها من التعبير الحضاري عن هويتها وما يصاحب ذلك من تنامي أزمة الاحتكاك الثقافي. وهذا بالإضافة إلى توسع آفة الإرهاب ومظاهر التطرف.

إن أهم عمل تقوم به الأمم المتحدة بالنسبة لمنطقتنا في الشرق الأوسط يتمثل في أنها كانت، وما زالت، تقف حارسا أميناً على القانون الدولي الناظم للعلاقات الدولية، فهو المعيار الذي يعكس مدى التقدم الذي بلغه مجتمعنا الدولي، من جهة، ويشكل النهج الموضوعي القادر على صون الأمن والسلم الدوليين، من جهة أخرى.

وبدافع من إيماننا بدور الأمم المتحدة، فقد ظلت المنظمة المرجعية الأساسية لإيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي، ولإنهاء احتلال الأراضي العربية ورفع الظلم والمعاناة عن الشعب الفلسطيني. ولقد قدمت الدول العربية على مدى عقود مبادرات ومقترحات متعددة، مستندة إلى الشرعية الدولية، بهدف التوصل إلى حل سلمي للصراع، بحيث يتحرر الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلي ويتمكنوا من العيش الكريم في بلادهم.

وفي هذا السياق، قدمت الدول العربية مجتمعة في عام ٢٠٠٠ مبادرة السلام الشاملة التي تعرض إنهاء حالة

الـتزاع الـدائر منـذ سـتين عامـاً. وتقـضي بإنهـاء الاحـتلال الإسـرائيلي للأراضـي العربيـة – الفلـسطينية والـسورية واللبنانية – التي ما زالت تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وذلك مقابل سلام شامل يكون من سماته تبادل الاعتراف بين الدول العربية، بما فيها دولة فلسطين، وبين إسرائيل، وإقامة علاقات طبيعية فيما بينها. لقد كانت المبادرة العربية للسلام، وما زالت، دعوة واضحة وصريحة لإسرائيل لكي تصبح جزءاً من منطقتنا دون قيود أو شروط. وفي الوقت الذي لاقت هذه المبادرة ترحيباً واسعاً من دول العالم، وأيدتها ٥٧ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، تجاهلتها إسرائيل وبدأت ببناء الجدار الفاصل متجاهلة فتوى محكمة العدل الدولية، وزادت من وتيرة الاستيطان الذي يهدد فرص إقامة السلام.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وجاءت مساهمات المجموعة الرباعية التي لا غنى عنها لتدفع من أجل استمرار العملية السياسية للتوصل إلى حل سلمي ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويفكك المستوطنات من الأراضي الفلسطينية المحتلة ويحقق للشعب الفلسطيني طموحه وآماله المستندة إلى الشرعية الدولية بإنهاء الاحتلال وإنشاء دولته الوطنية فوق ترابه الوطني، بما فيها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين إلى ممتلكاتهم ومدنهم وقراهم التي هُجِّروا منها في عام ١٩٤٨.

من هذا المنطلق، يدعم الأردن المفاوضات التي انطلقت في أنابوليس، ويتمسك بخيار السلام الاستراتيجي الذي أكدته المبادرة العربية للسلام وبحل الدولتين. وفي نفس الوقت، نرى ونحن نقترب من الذكرى السنوية الأولى لأنابوليس، أن التحديات التي تواجه هذه المفاوضات تتطلب أن يتمسك المجتمع الدولي بضرورة تنفيذ الوعود التي قطعها طرفا المفاوضات على نفسيهما وبالمطالبة الواضحة والصريحة من أطراف الرباعية الدولية ببذل مزيد من الجهد لتحقيق النتائج المرجوة في مفاوضات الوضع النهائي والتزامات خارطة الطريق.

تشكل الشهور الأخيرة من هذه السنة فترة دقيقة في مسيرة هذه المفاوضات، ولذلك ينبغي الإصرار على ضرورة توفر الإرادة السياسية في إسرائيل لحل هذا الصراع الدائر لأكثر من ستة عقود. كما ينبغي دعم تمكين الشعب الفلسطيني على أرضه وتعزيز السلطة الفلسطينية في السير في الوفاء بالتزاماتها وتحسين أوضاع المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، وبناء مؤسسات الدولة. كما يتطلب ذلك رأب الصدع في فلسطين على خلفية المبادرة العربية للسلام وبما يعزز من وضع السلطة الفلسطينية دوليا وتفاوضيا.

ففي الوقت الذي تسعى جميع الأطراف جاهدة، لإيجاد حل نهائي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ما زالت إسرائيل مستمرة في ممارساتها غير المشروعة التي تقضم الأرض وتغير الواقع في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الاستيطان والجدار الفاصل وتغير الوضع القائم في القدس، والتي تشكل كلها انتهاكات صارخة لقواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. لا بل إن الاستيطان الإسرائيلي وتسارع وتيرته مؤخرا يهدد بالعصف بكل ما أُنجز في مسيرة السلام برمتها.

إننا نرفض كل ما تقوم به إسرائيل من إجراءات تهدف إلى خلق واقع جديد على الأرض الفلسطينية بشكل عام، وفي القدس الشرقية بشكل خاص، وما يترتب على ذلك من تهديد للطابع الإسلامي والعربي للمدينة المقدسة. وإننا نؤكد مجددا أن الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، وعند منطقة باب المغاربة تحديدا، تتنافى مع قواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية لاهاي لعام

١٩٥٤، بالإضافة إلى قرار لجنة التراث العالمي لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وحيث أن للأردن دورا تاريخيا في الحفاظ على المقدسات الإسلامية في القدس ورعايتها، فإننا ندعو إسرائيل للامتثال إلى التزاماتها التعاهدية ووضع حد لهذه الممارسات في هذا الشأن.

إذا لم تحقق العدالة للشعب الفلسطيني فإن منطقتنا ستكون معرضة لحقبة طويلة من عدم الاستقرار، ولكنها لن تكون المتضرر الوحيد من تبعاته، لأن الشعور السائد بالظلم وبخيبة الأمل والاحتقان يزداد مع استمرار حالة الركود في العملية السلمية، ويظل الشعور بالظلم الذي حل بالشعب الفلسطيني وقودا للتطرف بكل أنواعه وأشكاله، وسيبقى الذريعة المناسبة لكل من أراد زعزعة الاستقرار في أي بلد في منطقتنا وخارجها.

يطيب لي أن أهنئ الشعب اللبناني الشقيق على وفاقه الوطني، وانتخابه لرئيس الجمهورية وتشكيله لحكومة وحدة وطنية، ولبدئه بحوار وطني موسع ومعمق، يهدف إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية والبحث عن السبل الكافية للدفاع عن أرضه وصون سيادته من التهديدات الخارجية.

وبالنسبة للعراق، فإننا إذ نرحب بالتقدم الملحوظ في مجمل الأوضاع في هذا البلد الشقيق، ونتطلع إلى استمرار الوضع بالتحسن على كل الأصعدة، فقد قام الأردن مؤخرا بفتح السفارة في بغداد من جديد، وتم تعزيزها بالكادر اللازم. كما قام جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين مؤخرا بزيارة إلى العراق الشقيق لاقت ترحيبا عربيا وعالميا واسعا. ونحن في الوقت الذي نشجع فيه مد جسور التواصل السياسي والاقتصادي بين العراق وأشقائه العرب، نشجع الحكومة العراقية على الاستمرار في نهجها بمد جسور المصالحة الوطنية ليستمر البناء على الإنجاز الأمني والسياسي الذي يشجع على عودة الذين التجأوا لدول الجوار ويشجع العراقيين على الانخراط بالعملية السياسية التي تهدف لإقامة مجتمع مبني على التعددية السياسية بعيدا عن المذهبية والطائفية وتوسيع دائرة المنخرطين في هذه العملية.

إن خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل متطلب أساسي لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. وإيمانا منا بالأهداف الوقائية السامية للاتفاقية الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية، وحرصا على منع انتشار الأسلحة النووية في منطقتنا، فقد انضممنا مثل كل دول الإقليم، باستثناء إسرائيل، لتلك الاتفاقية الدولية، النافذة منذ عام ١٩٧٠. ومن هنا ندعو المجتمع الدولي والدول المؤثرة في العالم للتأكيد على ضرورة انضمام دول الإقليم كافة للاتفاقية الدولية وتعزيز آليات الرقابة اللازمة حتى نضمن منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وحتى لا يشكل عدم الانضمام للمعاهدات الدولية في هذا الشأن تصريحا للدول غير المنضمة بالمضي في برامج نووية عسكرية.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فإننا نرى أن لكل دولة أن تمارس حقها في استغلال الطاقة النووية للغاية السلمية. ولكننا في نفس الوقت ندعو إلى أن يتم حل هذا الملف بكل التعاون وبالأساليب السلمية.

وفي هذا الصدد نؤكد على اهتمام الأردن بتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ووفق مبادئ الشرعية الدولية ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبمساهمة فاعلة من الدول العربية في أي طرح من شأنه الحفاظ على أمن المنطقة العربية واستقرارها.

لقد عانى الأردن مثلما عانت المنطقة بأسرها، من آفة الإرهاب الدولي؛ الأمر الذي دفعنا لأن نكون أكثر حرصا وتحسبا، وأشد إصرارا على مكافحة الإرهاب بشكل فاعل لاجتثاثه من جذوره. فالأردن يتمسك بالاتفاقيات

الدولية لمكافحة الإرهاب ويثمّن التعاون الدولي في هذا المجال، كما يحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيد المحلي بما فيها الخطوات التشريعية، لمواجهة هذه الآفة بشكل فاعل وبالشكل الذي يصب في دعم الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب.

وغالبا ما تنمو مظاهر التطرف في المنطقة على ذرائع وحجج مُسيسة لخدمة مصالح ضيقة تعني فئات محددة بعينها. ثم تتجنى تلك الفئات على الدين الإسلامي الحنيف وتستخدمه غطاء لأفعالها، بما يهدد قوى الاعتدال وينقل صورة غير صحيحة عن الإسلام للعالم. وقد كان لمبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني في إطلاق رسالة عمان التي أجمع عليها فقاء الأمة الإسلامية الدور في إبراز الصورة الحقيقية المشرفة للإسلام ووقف التجني عليه ورد الهجمات عنه.

ونحن على وشك الاحتفال بالعقد الأول لعهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الميمون، ننظر بكثير من الفخر لحجم الإنجاز الذي تحقق في عهد حكمه السعيد وبالإصرار على إنجاز أكبر فيما هو قادم من الأيام. فيف هذا العقد توسع نطاق المشاركة الأردنية في قوات حفظ السلام فبلغ المجموع التراكمي لمشاركي القوات المسلحة والأمن العام ٦٠ ألف رجل وامرأة عملوا في ٢٠ بعثة عسكرية ممتدة في أربع قارات وتعبر هذه المساهمة على التزام الأردن الكامل والجاد بترسيخ الأمن والسلام الدوليين.

وفي نهاية العقد الأول لحكم جلالة الملك يكون اقتصادنا قد تضاعف في هذا العقد وزاد معدل دخل الفرد ٦٥ في المائة وزادت صادراتنا ثلاثة أضعاف ونمت الاستثمارات بمعدلات متشابهة. كما سار الأردن ببرامج إصلاح طموحة في تحرير التجارة وتعزيز البيئة التنافسية وتعزيز برامج ومؤسسات الحاكمية الرشيدة والتنمية السياسية وتعزيز دور المرأة ومحاربة الفساد وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن خلق ثورة كبيرة في الصحة والتعليم.

ويؤمن الأردن بأنه من خلال استثمار طاقات الشباب وتوجيهها لدعم مسيرة التنمية يمكن توفير فرص أفضل في هذه المنطقة بما يضمن مستقبلها، خاصة وأن الشباب يمثلون أكثر من ٦٠ في المائة من مجمل سكانها.

وعلى الرغم من هذه الجهود وهذه البرامج والنجاحات والثبات في مسيرة التنمية والإصلاح، إلا أن الأزمات المتلاحقة في منطقتنا تشكل تحديات كبيرة لمسيرتنا التنموية، ويزيد من حجم هذه التحديات الأزمات الاقتصادية العالمية في هذا العام وارتفاع تكلفة الغذاء والنفط إلى مستويات كبيرة دفعت بأرقام التضخم إلى الارتفاع إلى حوالي ١٥ في المائة. ومن هنا أؤكد ضرورة أن يتضمن الجهد الدولي في معالجة التحديات الاقتصادية العالمية صوت الدول التي تمثل الأردن في معدلات الدخل بحيث تستفيد هذه الدول من الجهد العالمي في مواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الطاقة والغذاء المصاحبين لها، وذلك في برامج وآليات خاصة تأخذ في عين الاعتبار الأوضاع الخاصة لتلك الدول.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيان وين، وزير خارجية اتحاد ميانمار.

السيد وين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): إننا نعيش في عصر أصبح فيه العالم أكثر ترابطا. ولا شيء يبين هذا الترابط أكثر من الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت قبل عقد من الزمان والأزمة المالية الحالية التي تحكم قبضتها على أكبر اقتصاد في العالم. قد تكون للمشاكل جذور محلية، ولكن بالنظر إلى شدة الوضع فإن آثارها تتعدى الحدود. إن الاقتصاد العالمي، واستقرار الأمم كامتداد له، يعتمد على استقرار الأسواق المالية.

وفي الأشهر الأخيرة واجه العالم أيضا تحديات نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والأغذية، ولا سيما السلع الرئيسية مثل الأرز. وتضيف تلك التحديات المضنية عبئا إضافيا على كاهل البلدان النامية. ولا يكمن الرد على تلك المشاكل في مضاعفة عدد مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية بل في اتخاذ إجراءات ملموسة نحو تنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

ولدى بلدي القدرة على المساهمة في توفير أمن الطاقة والأمن الغذائي في منطقتنا. ونحن مستعدون للقيام بدورنا. إننا نبذل الجهود المتّسقة لإنتاج المزيد من النفط الخام والغاز الطبيعي لتلبية احتياجات السوق المحلية وكذلك احتياجات التصدير. ولدينا أيضا قدرة هائلة على إنتاج الطاقة الكهرومائية. وعلاوة على ذلك، فإننا نركّز على التوسع في زراعة الأرز والفول والحبوب حيث أن القطاع الزراعي هو الدعامة الأساسية لاقتصاد ميانمار. كما أننا أدخلنا محاصيل صناعية جديدة، مثل حب الملوك، لاستخدامها في إنتاج الوقود الأحيائي.

ويجب أن يتوفر للبلدان النامية، مثل بلدي، ساحة متساوية للعمل من أجل تعزيز الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لشعوبنا. إن الإعانات والسياسات الحمائية تقوض الأسواق وتضر كثيرا بالبلدان النامية. ولا يمكن تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي إلا من خلال التنمية، ولا يتحقق ذلك على الإطلاق عن طريق التدابير الاقتصادية القسرية. ولا يؤدي اتخاذ هذه التدابير إلا إلى مفاقمة محنة البشر، ولا سيما أشد فئاتهم ضعفا، مثل النساء والأطفال.

لقد فُرضت جزاءات أحادية الطرف على بلدي. وتلك الجزاءات ليس لها ما يبررها. كما أن الجزاءات الأحادية الطرف هي ضد القانون الدولي. وهي ليست غير منصفة فحسب بل غير أخلاقية أيضا. إن تلك الجزاءات تأتي بنتائج عكسية وتحرم البلدان من حقها في التنمية ولا تعمل على حل المشاكل.

ولدى ميانمار وفرة في الأراضي والموارد الطبيعية يمكن أن تساهم بها إسهاما مجديا في توفير أمن الطاقة والأمن الغذائي داخل بلدنا وخارجه. ولكن من أجل تحقيق إمكاناتنا يجب أن تتوفر لنا حرية الوصول إلى الأسواق دون عائق. كما أننا بحاجة إلى التكنولوجيا الحديثة؛ ونحتاج إلى الاستثمارات. وكلما تم الإسراع برفع تلك الجزاءات والحواجز الجائرة، كلما تسارعت وتيرة قدرة البلد على أن يكون وعاء الأرز للمنطقة ومصدرا يُعتمد عليه للطاقة.

وينقلني ذلك إلى مسألة جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر قدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. المنظمة الأكثر ديمقراطية هي وحدها التي ستستطيع تلبية احتياجات الدول الأعضاء وخدمة مصالح المجتمع الدولي ككل. إن إصلاح المنظمة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن، مدرج في جدول أعمالنا منذ مدة طويلة. ومع ذلك، لم يُحرز إلا تقدم بطئ جدا. ويجب تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة بوصفها الجهاز التفاوضي والتمثيلي الرئيسي، بما في ذلك تعزيزه في مجال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

لقد راوغنا إصلاح مجلس الأمن لما يزيد على عقد من الزمان. وتعتقد ميانمار أن عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تعبر عن الواقع الحالي. ونحن نؤمن بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بالفئتين الدائمة والمنتخبة. وينبغي ألا يقتصر الإصلاح على زيادة عدد الأعضاء فحسب، بل يجب أن يتضمن أيضا تحسينا في أساليب عمل المجلس. وفوق كل شيء، ينبغي أن يتمخض الإصلاح عن مجلس أمن يتسم بالشفافية والمصداقية والديمقراطية.

وهنا أود أن أؤكد على أن المحاولات التي تُبذل للشروع في مناقشات رسمية أو غير رسمية في مجلس الأمن بشأن حالات لا تُشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، تناقض نص وروح الميثاق. وتشاطر ميانمار وجهة النظر هذه مع حركة عدم الانحياز، التي تشكل أغلبية واضحة في عضوية منظمتنا.

وإن الأهداف الإنمائية للألفية، المعتمدة في عام ٢٠٠٠، هي ضروريات حتمية حددها المجتمع الدولي لنفسه. وقد اجتزنا الآن منتصف الطريق نحو موعد تحقيقها، ولكن التقدم متفاوت. وهناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا أردنا تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وفي حين تقع المسؤولية الأساسية على الحكومات الوطنية في ضمان إحراز التقدم، فإن المجتمع الدولي يجب أن يساعد على تهيئة البيئة التي تمكّن البلدان النامية من تحويل خطواتها المتعثرة نحو التنمية إلى خطوات ثابتة. إن الوفاء بالالتزامات المتعهد بها لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وازدياد تدفق الاستثمارات، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وحل مشكلة الديون هي أمور ضرورية من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتسعى ميانمار، من جانبها، إلى تعزيز مستويات معيشة أفضل لشعبها. ويرتبط تنفيذ برامج الأهداف الإنمائية للألفية ارتباطا وثيقا بتنفيذ خطتنا الوطنية للتنمية. وتركّز هذه الخطة الوطنية على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والمتوازنة في المناطق الريفية والحضرية. وفي السنوات الأخيرة أحرزنا تقدما كبيرا في مجالات مثل تخفيف حدة الفقر وتعزيز قطاع الصحة والتعليم.

وفي قطاع الصحة، تنفذ ميانمار خطة وطنية تعطي أولوية للقضاء على الأمراض الرئيسية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل. وتقوم اللجنة المتعددة القطاعات الرفيعة المستوى المعنية بالإيدز بمراقبة أنشطة الوقاية والرعاية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلادنا منذ عام ١٩٨٩. وتشمل الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الرقابة الفعالة، والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وخدمات الرعاية الصحية المجتمعية والمؤسسية والمنزلية. وتضطلع الحكومة بهذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع منظمات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وذلك من أجل زيادة مساعدة الفئات الضعيفة.

ونتيجة لذلك، لم تثبّت ميانمار معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فحسب بل قامت أيضا بخفضه. وأود أن أشدد على أنه إذا كنا نريد أن نحقق مكافحة عالمية أكثر دينامية وفعالية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجب توفير الموارد الكافية. علاوة على ذلك، يجب تخصيص الموارد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل على أساس الحاجة وليس على أساس الاعتبارات السياسية.

وفيما يتعلق بالتعليم، فإننا نتوخى نظاما لشعبنا يعزز مجتمعا متعلما وقادرا على مواجهة تحديات عصر المعلومات الذي نعيش فيه. ويجري توفير الاستثمار الطويل الأجل لقطاع التعليم بهدف بناء تنمية الموارد البشرية. وتتوسع الحكومة في عدد مدارس المراحل الأولية والابتدائية وما بعد الابتدائية والمتوسطة والثانوية في جميع أنحاء البلد من أجل توفير حصول الجميع على التعليم. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التعليم هو مطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. كما أنه شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

ويسعدني أن أقول إنه نتيجة لجهودنا ارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص في سن ١٥ سنة فأكثر إلى ٩٤,٨ في المائة. وبالمثل، بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٨ في المائة.

كما تولي ميانمار الأولوية لإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية كجزء من استراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر. وفي هذا الصدد، يجري الاضطلاع بمشاريع إنمائية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والتعليمية والصحية في المناطق الريفية بجميع أنحاء البلد.

ومبادرة الأمين العام إلى الدعوة لعقد جلسة اليوم الوزارية بشأن الحد من أخطار الكوارث في مناخ متغير تجيء في توقيت مناسب حقا. ويمكننا نحن في ميانمار أن نقدر القلق المتزايد في العالم إزاء تغير المناخ وآثاره الضارة. فقد شعرنا بوطأة العواقب المدمرة لتغير المناخ كاملة في أيار/مايو الماضي، حين أصاب إعصار بحري قوي دلتا أيريارودي. وقد خلف الإعصار نرجس في أذياله خسارة في الأرواح ودمارا غير مسبوقين. وما زال الناجون من تلك العاصفة الهوجاء يستشعرون الألم والأسى حتى اليوم.

غير أن الأمر ليس شرا كله. فقد اتحدت دولة ميانمار في مواجهتها لذلك الطارئ. وكان فيض السخاء غامرا. وأخذ الناس من كل مجالات الحياة، بغضّ النظر عما يعانونه أنفسهم من صعوبات، يقدمون التبرعات للضحايا نقدا وعينا. وتجاوبت كذلك بسخاء الأمم المتحدة والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية والأفراد من جميع أنحاء العالم. وقد تمكنا من إظهار استعدادنا وقدرتنا على العمل المتضافر لإعادة بناء المنازل والمدارس والأديرة بشكل أفضل وأقوى. وأعيدت زراعة حقول الأرز التي دمرتها العاصفة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الصادق لأصدقائنا الذين جاؤوا من قريب وبعيد لمساعدتنا في وقت حاجتنا.

وميانمار وطن لما يزيد على ١٠٠ من الأجناس الوطنية، والوحدة الوطنية في المقام الأول من الأهمية. وعليه فنحن حريصون على اتباع سياسة للمصالحة الوطنية. وقد أدت جهودنا إلى عودة ١٧ جماعة مسلحة إلى حظيرة القانون. وقضينا بفعالية على التمرد الذي دام عقودا. والآن يسود السلام والاستقرار جميع ربوع البلد تقريبا.

ونعكف أيضا على تنفيذ خريطة طريق سياسية من سبع خطوات مؤدية إلى الديمقراطية. وشارك في عملية المؤتمر الوطني مشاركة فعلية ممثلون عن الجماعات المسلحة السابقة، إلى جانب ممثلي الأحزاب السياسية والقوميات الإثنية وغيرهم من الممثلين. وأرسى المؤتمر الوطني المبادئ الأساسية التي يتعين أن يجسدها الدستور الجديد. واستنادا إلى تلك المبادئ، تم وضع دستور جديد ثم طرح للاستفتاء على نطاق الدولة في أيار/مايو الماضي. وأقرّ شعب ميانمار مشروع الدستور بأغلبية ساحقة.

وستتخذ الخطوة الخامسة في خريطة الطريق، وهي الانتخابات العامة، في عام ٢٠١٠. ويجري القيام بالتدابير الضرورية لهذه الانتخابات. وسيتمتع جميع المواطنين على قدم المساواة، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، بحق تكوين الأحزاب السياسية وحق الاضطلاع بحملات انتخابية. وستبذل الحكومة قصارى وسعها لتكفل حرية الانتخابات ونزاهتها. وخير طريقة يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها عملية التحول الديمقراطي في ميانمار هي احترام إرادة شعبها، التي أعرب عنها في الاستفتاء الأخير.

ولا يمكن التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين الرهيبة إلا من خلال التعاون الدولي. ولا يمكننا أن

نحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني إلا بالعمل معا. ولكي نفعل ذلك، ينبغي أن تمتنع البلدان القوية عن ممارسة سياسات الهيمنة سواء من خلال الضغط السياسي أو الاقتصادي.

ولا بد أن يمثل الاحترام المتبادل والتفاهم والتسامح القيم التي نعتنقها في القرية العالمية التي نعيش فيها. فلنعمل معا على منح قريتنا العالمية مستقبلا تنعم فيه بالسلام والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هاندو سكاليماني، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوتسوانا.

السيد سكاليماني (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي اغتباطي ياسيدي أن أهنئكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وفي انتخابكم لهذا المنصب المرموق في الواقع تجلٍّ واضح للثقة القوية التي يضعها المجتمع الدولي في شخصكم، وأيضا في بلدكم العظيم نيكاراغوا. وأثق بأننا في ظل إدارتكم القديرة سنواصل الإضافة إلى إنجازات الدورة الثانية والستين في محاولاتنا للسير ببرنامجنا العالمي المشترك صوب عالم أكثر عدلا وأمنا وازدهارا. وأؤكد لكم كامل دعم وفد جمهورية بوتسوانا لكم وتعاونه معكم ونواياه الحسنة تجاهكم في اضطلاعكم بولايتكم.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم، صاحب السعادة السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية في دورتها الثانية والستين. ونثني عليه مخلصين لأعماله الممتازة ومقدرته القيادية، مما أتاح لنا بلوغ مراحل فارقة هامة على الطريق إلى أهدافنا المشتركة.

يصادف هذا العام ذكرى مرور ستين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا حدث هام في برنامجنا العالمي المتعلق بحقوق الإنسان. وهو مناسبة تتأمل فيها الدول الأعضاء، على نحو فردي وجماعي، مدى التقدم الذي أحرزناه في جهودنا الرامية إلى بناء عالم أكثر عدلا. فالإعلان العالمي يجسد آمال البشرية في التحرر والحرية والمساواة. وتتجلى فيه روح الإنسان الساعية إلى خلق مجتمع أكمل يدرك فيه الأفراد حقيقة أن إفساح المجال للتمتع بكل حق من حقوق الإنسان يوسع آفاق المجتمع في تحقيق كامل إمكانياته.

ولا بد لنا في سعينا نحو هذا الهدف النبيل أن نحاول باستمرار تحسين إدارتنا لكي نكفل تجاوبها مع رغبات الشعب. وينبغي أن نضع نصب أعيننا أن الشعب هو في نهاية المطاف مستقر سيادة أي دولة. وفي هذا الصدد، يتحتم على جميع القادة السياسيين أن يحترموا إرادة الشعب التي يعرب عنها في انتخابات حرة ونزيهة. ويجب أن يتجنب رؤساء الدول أو الحكومات الانسياق وراء إغراء تغيير الدساتير في محاولة لإطالة فترة بقائهم في السلطة، الأمر الذي كثيرا ما يترتب عليه عدم الاستقرار.

وتؤكد بوتسوانا مجددا التزامها بالمثل العليا الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبمقاصده. ولدينا إصرار على المساهمة في تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان في الوطن وخارجه. وندرك في ذلك ضرورة التعاون الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان. ولهذا السبب فقد انضمت بوتسوانا دولة طرفا في عدد من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وندعم أعمال تلك المحكمة دعما كاملا. وبصفتنا بلدا يؤمن بقوة بسيادة القانون، فنحن مقتنعون بأنه لا ينبغي أن يمارس أي تدخل سياسي في عمل المحكمة. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية بدعم من الدول الأفريقية. إذ شعرنا

بضرورتها لمعالجة المشاكل التي تواجه قارتنا. والقصد من المحكمة أن تؤدي غرضا محددا ولا ينبغي أن توجد أي استثناءات بشأن ما يمكنها أو لا يمكنها عمله.

ومن دواعي سرور بوتسوانا توقيع ممثلي الأحزاب السياسية في زمبابوي يوم ١٥ أيلول/سبتمبر على اتفاق في هراري. وقد رحبنا بذلك التطور لأنه يبشر بالخير للمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية في زمبابوي. ومن شأن التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق أن يحدث أثرا إيجابيا لا على التطورات في زمبابوي فحسب، بل على الجنوب الأفريقي وعلى المنطقة الأفريقية الواسعة كذلك. وهذه بداية طيبة، ونشجع الأطراف على بذل قصارى وسعها لإنجاح الاتفاق. ولا ينبغي لطرف أن يحاول إعاقة تنفيذه، لأن الأزمة السياسية التي واجهت ذلك البلد في أعقاب إعادة الانتخابات الرئاسية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لا يمكن حلها إلا من خلال تنفيذ الاتفاق. ولن يكون تطور كهذا مقبولا لدى بوتسوانا. وندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة على نجاح هذه العملية بإبداء نواياه الحسنة ودعمه لحكومة وشعب زمبابوي بتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية التي هو في أمسّ الحاجة إليها.

ويجب أن نثني على رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق، فخامة السيد ثابو مبيكي، على ما قام به من عمل شاق وما أظهره من التزام وتصميم في مساعدته الزمبابويين على التوصل إلى اتفاق. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لإسهام الرئيس السابق مبيكي في تحقيق الحرية والديمقراطية ليس في جنوب أفريقيا وحدها وإنما في القارة الأفريقية على اتساعها. ونشعر بالامتنان له على قيادته المتسمة بالنظر الثاقب ومبادراته التي تتخذ من الشعب محورا لها، ويتمثل هدفها الرئيسي في بناء قارة أفريقية تسودها الحرية والسلام والديمقراطية والرخاء الاقتصادي.

إننا، بصفتنا مجتمعا دوليا، نتحمل مسؤولية جماعية عن تجهيز هيئتنا المتعددة الأطراف، الأمم المتحدة، واستخدامها على الوجه الأمثل، للبحث عن حلول عادلة ومنصفة للمشاكل العالمية، بغية الإسهام في رفاه البشرية كلها. واليوم مطلوب من الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، أن تتصدى بفعالية وسرعة لتحديات القرن الحادي والعشرين المعقدة. فالصراعات، والفقر، والمرض، والكوارث الطبيعية الأخرى والتي يصنعها الإنسان، وتغير المناخ، والطاقة والإرهاب، من بين المشاكل العديدة الملحَّة التي تواجه البشرية، وتتطلب استجابة عالمية عاجلة. لذا، فإنه يتحتم علينا أن نواصل بذل جهود متضافرة لمواجهة تلك التحديات لتحقيق مستقبل أفضل. ومن الواضح أن حجم تلك التحديات يتطلب استراتيجيات وحلولا متعددة الأطراف.

إن بوتسوانا تهيب بجميع الأعضاء بأن يتحدوا في البحث عن حلول لتلك المشاكل. ففي سياساتنا العامة، وإجراءاتنا وتصريحاتنا، يتحتم علينا أن نسعى دائما إلى إيجاد تفاهم دولي أوسع. وفي منهجنا لتنظيم العلاقات بين الدول، مطلوب من القادة وضع معيار أعلى. فاللغة التي نستخدمها في المنتديات الدولية ينبغي ألا تكون عدوانية أو استفزازية، وألا يُقصد بها تعيير القادة الآخرين أو إهانتهم. وينبغي للدول الأعضاء ألا تستضيف المجموعات المسلحة أو المتمردة التي تعمل من أراضيها ضد جيرانها.

وفي حوارنا الدولي، يجب أن نستهدف بناء الاتفاق على الأهداف المشتركة وتيسيره. وفي ذلك الصدد، يجب أن نمارس ضبط النفس بتلافي الميل المتكرر نحو استدعاء الدبلوماسيين من عواصم بعضنا بعضا، بشكل متبادل، بما في ذلك لأسباب تضامنية صرفة. فمثل هذا الإجراء سيئ وانقضى زمانه، لأنه يؤدي إلى انقطاع الاتصالات.

ولدى اجتماعنا هنا، دعونا نذكِّر أنفسنا دائما بالالتزامات الثابتة التي تعهَّدنا بها، بصفتنا شعوب العالم، لإنهاء الحرب والمعاناة الإنسانية. وبوتسوانا تطالب جميع الدول، ولا سيما الدول الكبرى، بأن تكون قدوة في الامتناع عن استخدام الأسلحة في حل الصراعات. فمن سوء الحظ أن الصدام العسكري يشكل دائماً تعبيرا عن عدم قدرة الإرادة على استخدام الدبلوماسية، وعن الإصرار على إظهار التفوق العسكري أو عدم القدرة على توظيف الموارد والتطورات التكنولوجية لتحسين حياة البشر.

إن النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية والقضاء على الفقر أمور محورية لجدول أعمالنا الإنمائي، بصفتنا بلدانا نامية. ومما لا شك فيه أن الفقر هو أحد أصعب التحديات التي تواجه الناس. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومكافحة الفقر بأبعاده الكثيرة، أمران متداخلان ومعززان للأهداف بصورة متبادلة. لذا، فإن بلوغهما ينبغي أن يكون شاغلنا الأساسي.

ترحب بوتسوانا بالمبادرات التي قدمها بعض شركاء التنمية، والتي ترمي إلى اعتماد منهج أكثر تركيزا على المشاكل الاقتصادية والإنمائية لأفريقيا. وتشمل هذه المبادرات اتفاقية لومي والترتيبات التالية لها بين دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى؛ وقانون الولايات المتحدة لإتاحة النمو والفرصة لأفريقيا؛ ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا؛ ومنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا؛ وإطار التعاون بين أفريقيا والهند.

لقد ظلت بوتسوانا تستخدم دائما، استخداما فعالا، الموارد التي يوفرها شركاؤنا في التعاون. ومن المهم القيام بالمزيد من العمل لمساعدة البلدان النامية على الشروع في السير على طريق التنمية المستدامة. ونحن، إذ نتلقى المساعدة التي نحتاج إليها كثيرا، مقتنعون بأنه يجب علينا أن نتطلع إلى يوم ووقت لا تبقى فيه حاجة إلى تلك المساعدة، لأننا جميعا قادرون وحدنا على الوقوف.

توافق هذه السنة نقطة منتصف المدة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥. وإننا نشكر الأمين العام على تقاريره التحليلية والوافية عن التقدم في تنفيذ التزاماتنا المشتركة ومستقبلنا المشترك. كما نرحب بأعمال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت لتقييم التقدم المحرَز. ولا شك أن ذلك سيعطي زخماً للتنفيذ السريع لالتزاماتنا.

إن تقارير الأمين العام تعكس سجلا مختلطا وغير متوازن. فمن الواضح بجلاء أنه بينما نجد تقدما حقيقيا في بعض المجالات، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به في السنوات السبع المقبلة، إذا أردنا تحقيق أهدافنا. وبعبارة أخرى، إننا متأخرون جدا عن الجدول الزمني لكل هدف، بين وداخل البلدان التي تحتاج إلى القضاء على الفقر والحد من المعاناة الإنسانية.

بالإضافة إلى كشف الثغرات، أبرزت العملية التحديات الناشئة التي تعيق تحقيق الأهداف في مجال التنمية البشرية كله. كما أنها أكدت الحاجة الملحَّة إلى تسريع وتيرة التنفيذ إذا أردنا أن نحصل على أي نتائج ملموسة. وتحقيق هذه الأهداف هو مسؤوليتنا المشتركة. لذا، لا بد لنا جميعا، أفرادا وجماعات، من القيام بدورنا لتسريع التقدم نحو تحقيق نوعية أفضل من الحياة لشعبنا.

إن شعبنا يستحق حياة خالية من الخوف والعوز، في بيئة توفر الفرص المتكافئة للجميع. وذلك ليس امتيازا، بل حق إنساني أساسي، يجب على كل دولة أن تحترمه، وتحميه وتوفره. وبالنسبة لشعبنا، فإن ذلك ينبغي أن يعني الوصول العالمي إلى التعليم والصحة والمسكن والمياه النظيفة والبنية الأساسية، فضلا عن العيش في بيئة سليمة ومأمونة.

والاحترام الكامل لالتزاماتنا هو المدخل إلى تحقيق تلك التوقعات.

ينبغي للحقائق التالية أن تشغل بالنا. إن أكثر من ربع الأطفال دون سن الخامسة في العالم النامي ناقصو الوزن. وهذا يشمل ١٤٣ مليون طفل ناقص الوزن في البلدان النامية. ولا يزال الأطفال في البلدان النامية يموتون من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، مثل الملاريا. وهناك قرابة أربعة بلايين حالة إسهال في السنة، تؤدي إلى وفاة ٢,٢ مليون شخص، معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة. وهناك نحو ستة ملايين شخص أعمى نتيجة التراكوما، وهو مرض يسببه الماء الملوث والعادات غير الصحية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تواجه المرأة في حياتها خطر الوفاة لدى الولادة بنسبة مذهلة، تؤدي بامرأة بين كل ٢٢ امرأة، مقابل امرأة بين كل ٨ ٠٠٠ امرأة في البلدان الصناعية. وأخيرا، يتفشى نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بأسرع من قدرتنا على توفير حصول الجميع على الوقاية والعلاج والدعم والرعاية.

ومن الواضح أن ردم هذه الثغرات سيتطلب أكثر من إعادة تأكيداتنا؛ إنه يتطلب بصورة ملحَّة التزاماً وقيادة سياسية قوية؛ وسياسات عامة وطنية سليمة وملائمة، مقترنة بمساعدة إنمائية رسمية متزايدة، ودعم تقني من المنظومة الدولية؛ وتحسين الشراكات وتضافر الجهود من الحكومات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ ويتطلب أنظمة تجارية دولية أكثر عدلا، وشفافة وشاملة؛ والمزيد من الشراكات العالمية لمساعدة البلدان النامية؛ والتنفيذ الكامل لمبادرات تخفيف الديون؛ وتيسير الوصول إلى الأسواق؛ وغير ذلك من تدابير الدعم المبتكرة لتمويل التنمية.

ولا يزال السعي إلى تحقيق السلم والأمن العالميين مسألة ذات أهمية حيوية لوفد بلدي. ومع أننا قد نكون قطعنا أشواطا طويلة في توطيد السلام، بمنع نشوب الصراعات وحلها، أو من خلال الإنعاش بعد الصراع ومن خلال بناء السلام، فإن الصراعات لا تزال تندلع، مما يجعل استعادة السلام إمكانية بعيدة للبعض في العالم.

وتشهد قارتي، أفريقيا، عددا من الصراعات الكبرى. وقد أزهقت بلوى الحرب العديد من الأرواح وتسببت في معاناة لا يمكن وصفها. واستُهلك الكثير من الوقت والطاقة والموارد المالية، بنجاح ضئيل أو بلا جدوى. وميثاق الأمم المتحدة يطالبنا، بصفتنا المجتمع الدولي، أن ننقذ الأجيال المقبلة من هذا البلاء، بتوظيف جميع الجهود والوسائل الدبلوماسية المتاحة لنا.

ويسرني أن ألاحظ أن أشواطا جديرة بالثناء قد قُطعت في وضع بعض البلدان، مثل ليبريا، وسيراليون، وغينيا – بيساو، على مسار ثابت من إعادة التعمير الوطني، والإنعاش بعد الصراع وبناء السلام. ومن المؤسف أن شعوب أفريقيا لا تزال تواجه الجوع والموت في منطقة دارفور في السودان، وفي الصومال وتشاد، من بين أماكن أخرى.

إن وفد بلدي يساوره القلق بوجه خاص بشأن الحالة المتردية باطراد في إقليم دارفور في السودان. ومما يثير القلق أن الأعمال القتالية المسلحة مستمرة على الرغم من جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من خلال تطوير العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. فندعو الأطراف إلى الالتزام بإجراء حوار سياسي للسعي إلى تحقيق سلام دائم، وإلى توظيف كامل للمساعي الحميدة لمعالي السيد جبريل باسولي، الذي عُيِّن مؤخرا لتيسير عملية السلام.

وفيما يتعلق بالصومال، ترحب بوتسوانا بتوقيع اتفاق جيبوتي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بين حكومة

الصومال الاتحادية الانتقالية والتحالف لإعادة تحرير الصومال. ونطالب جميع القوى السياسية الصومالية بالالتزام بعملية سياسية شاملة، بحيث يمكن للشعب الصومالي، الذي طالت معاناته، أن يعيش بسلام أيضا.

كما يدعو وفد بلادي المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدة شعب الصومال بما يحتاجه بشدة من المعونات الإنسانية. وعلى نفس المنوال، نذكّر القادة السياسيين للشعب الصومالي بأن يضعوا مصلحة شعب الصومال فوق مصالحهم الخاصة، وذلك لكي يتسنى التركيز على البحث عن تسوية سياسية دائمة للمشاكل التي يواجهها بلدهم.

إن نجاح الأمم المتحدة في تحقيق طموحاتنا ومثلنا المشتركة يجب أن يواكبه توفير الموارد الكافية والولايات المناسبة والهياكل والتوجيه السياسي. وتؤمن بوتسوانا إيمانا قويا بالأمم المتحدة كأداة رئيسية. وفي ذلك الصدد، نحن ملتزمون بدفع أنصبتنا المقررة بالكامل وفي حينه. ولذلك نهيب بجميع الأعضاء أن يحذوا نفس الحذو لكي لا تنفد طاقة هذه الآلية، التي هي القوة المحركة للنظام المتعدد الأطراف.

وليس هناك مجال للشك في أن أي منظمة – والأمم المتحدة بوجه خاص – يجب إصلاحها أو تجديدها بشكل مستمر إذا أردنا أن نحافظ على أهميتها واستجابتها لاحتياجات أعضائها. ويسرني أن تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ مجموعة الإصلاحات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بتوجيه الدعوة مرة أخرى إلى كل واحد منا لأن يكون على مستوى الآمال الكبيرة المعلقة على هذه المنظمة وذلك من خلال الوفاء بالتزاماتنا. وتؤكد بوتسوانا من جديد إيمانها الشديد بهذه الهيئة، والتي توحّد شعوب العالم حول هدف أسمى. ونأمل ونحن نجتمع هنا أن ننجح في التوصل إلى تفاهم دولي أكبر بين جميع المناطق والثقافات واللغات والأديان، من أجل إنسانيتنا جميعا ومن أجل إنسانية الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موسى فقيه محمد، وزير الخارجية والتكامل الإفريقي لتشاد.

السيد محمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بلادي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس بكل حرارة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ووفد تشاد مقتنع بأن مقوماتكم وخبراتكم في مجال العلاقات الدولية سوف تضمن النجاح لدورتنا الحالية، ونود أن نؤكد لكم تعاوننا معكم في اضطلاعكم بمهمتكم. كما أود أن أعرب عن امتناننا لسلفكم لاضطلاعه بمهارة وبصيرة نافذة بتوجيه أعمال الجمعية في دورتها الثانية والستين. كما أشيد بجدارة بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على التزامه بالتمسك بمثل المنظمة وتعزيزها.

تنعقد الدورة الثالثة والستون في وقت يواجه فيه العالم تحديات كثيرة. ويزيد من تفاقم الصراعات المسلحة التي تؤثر أساسا في جميع القارات ما يحدث من أزمات مالية وغذائية وأزمة الطاقة التي تهدد أشد فئات المجموعات السكانية ضعفا. وتشكّل تلك الأزمات المتواترة عقبات حقيقية أمام تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والتي التزم المجتمع الدولي بتنفيذها.

لقد وجدت تشاد نفسها، مثلها مثل بلدان كثيرة أخرى، في وضع سياسي واجتماعي واقتصادي متردٍ منذ البداية، وذلك بالرغم من تنفيذ استراتيجياتها المتعلقة بمعدل نموها القومي والحد من الفقر. ولكن تلك الاستراتيجية، التي تم استكمالها في عام ٢٠٠٨، هي أفضل إطار للتعاون الموجه نحو تعبئة جميع الجهود الوطنية والدولية الضرورية لتحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية. وبالطبع تم الترحيب بإعلان الألفية في حينه وبوصفه خطوة رئيسية في توعية المجتمع الدولي بالتخلف الكبير الذي يتفشى بين الكثير من أعضائه في مجال التنمية.

ولا يزال الإعلان والأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠ من أجل القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥، تشكل اليوم أنسب اسلوب للتصدي لمشاكل الفقر التي لا تزال تواجهها بلدان عديدة، بما فيها بلدي. ولا تشمل تلك المشاكل النقص في الموارد اللازمة لتمويل برامجنا فحسب، بل تشمل أيضا وبوجه خاص الاضطرابات الناتجة عن المحاولات العديدة لزعزعة الاستقرار والتي يزيد من تفاقمها توغلات المرتزقة والمليشيات المسلحة من جميع الأشكال. وقد وقعت أكبر هذه الحوادث في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وشباط/فبراير ٢٠٠٨.

ومن المؤكد أن عملية تنمية نفطنا، التي بدأت في عام ٢٠٠٣، قد وفرت للبلد موارد إضافية. ولكن تلك الموارد لا تفي لسوء الحظ باحتياجاتنا. ولذلك فإن المساعدة الخارجية ضرورية لعدد من المجالات من أجل بناء قدراتنا لمواجهة تحديات الفقر على نحو أفضل.

ومن الضروري تكييف المساهمات التي يقدمها شركاؤنا، بالرغم من أننا نود أن نكرر امتناننا لهم وأن نثني على التزامهم تجاهنا. وينبغي أن تهدف هذه المساهمات، على سبيل الأولوية، إلى بناء قدرة البلد على اتخاذ الإجراءات، ولا سيما عن طريق تنمية ثرواته الطبيعية، كما ينبغي أن توفر المزيد من الدعم المالي والتقني الكبير في ذلك السياق.

ومن الأمور التي لا غنى عنها وضع شروط أكثر مرونة فيما يتعلق بتخفيف عبء الديون الخارجية على البلدان الفقيرة. كما ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للمشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية، وعلى وجه التحديد مشاكل أفريقيا، حيث قد يتعرض مستقبل البعض للخطر جراء افتقار منتجاتها التصديرية إلى القدرة على المنافسة، بسبب إجراءات يتخذها منافسوهم في بلدان الشمال. ويأمل بلدي أن يتم إنعاش التضامن الجياش الذي ارتكز عليه إطلاق عملية الأهداف الإنمائية للألفية وذلك من أجل خفض أوجه عدم المساواة التي تزيد من تفاقم الفقر والتي تعد في نهاية المطاف من مصادر التوتر، وما يترتب عليها من عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وعلى أية حال، لا تزال تشاد مصرة على بذل كل ما في وسعها لتحسين ظروف معيشة شعبها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أثني على الجهود التي تبذلها منظمتنا في القضاء على بؤر التوتر التي تشكّل عراقيل كبيرة أمام تنفيذ أهداف التنمية. وتعد أزمة دارفور مثالا على ذلك، وبسبب العبء الذي تشكّله على تشاد نتيجة لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ففي شرق تشاد، وجود ٢٩٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني و١٨٠ ٠٠٠ مشرد تشادي يثير بالغ القلق لدى تشاد والمجتمع الدولي. ونرحب بالتعبئة التي لم يسبق لها مثيل والتي قام بها المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

وبالرغم من ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لمصير الجموع السكانية المضيفة لهؤلاء، وذلك من أجل استعادة التوازنات التي اختلت بسبب التدفق الهائل للاجئين. وهناك مأساة حقيقية تتولى فصولها في ذلك الجزء من العالم، وهي تؤرق ضميرنا الجماعي. وأود أن أوجه هنا نداء حارا من أجل التوصل إلى حل دائم لتلك الأزمة.

علاوة على ذلك، ترحب بلادي بتمديد مجلس الأمن لولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتشاد مقتنعة بأن المجتمع الدولي، بعد تقييمه لمدى معاناة شعب دارفور، سيعزز القدرات التنفيذية للعملية المختلطة من خلال تزويدها بكل ما تحتاج إليه من الموارد

المناسبة، حتى يمكنها أن تنفذ مهمتها بفعالية وأن تهيئ الظروف اللازمة للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للأزمة.

ونعتقد أنه من الضروري أن نشير هنا إلى أنه منذ اندلاع الأزمة في دارفور لم يدخر بلدي جهدا في مساعدة أشقائه السودانيين على البحث عن تسوية سلمية للصراع الذي يواجهونه. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، كان فخامة إدريس ديبي إتنو أول رئيس دولة أجنبي يسافر شخصيا إلى الفاشر ليعرب عن تضامنه مع نظيره، عمر حسن البشير، ودعمه له، مع مناشدة المتمردين السودانيين إلقاء السلاح والاتفاق على تسوية سياسية. ونشير إلى الدور الحاسم الذي اضطلع به الرئيس ديبي بوصفه وسيطا في التوصل إلى العديد من اتفاقات السلام بين الحكومة السودانية ومعارضتها.

وبالمثل، فإن الرئيس ديبي، إدراكا منه للصلة الوثيقة بين تحقيق الاستقرار في تشاد وتسوية الأزمة في دارفور، عمل دائما على تطبيع العلاقات بين البلدين. وبتلك الروح رحبت حكومة تشاد بقرار السودان إعادة العلاقات الدبلوماسية مع تشاد في اجتماع مجموعة الاتصال المكلفة بتنفيذ اتفاق داكار، الذي عقد في أسمرا في ١٢ أيلول/سبتمبر.

وفي ذلك الوقت، دعت حكومة تشاد مجموعة الاتصال إلى أن تشهد على الالتزام الصادق للطرفين نحو تطبيع دائم لعلاقاتهما. وهنا، أؤكد مجددا على امتنان حكومة تشاد للبلدان الأعضاء في مجموعة الاتصال والمؤسسات والبلدان الصديقة على الأدوار الإيجابية الرئيسية التي ما زالت تضطلع بها في دعم تشاد والسودان للسير على ذلك الطريق.

ومن هذه المنصة، نود أن نشيد بالتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، وحكومة تشاد. ويتيح تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة آفاقا جديدة لتطوير العلاقات بين تشاد والأمم المتحدة، مع أخذ التجربة المتراكمة خلال الولاية السابقة بعين الاعتبار. وتتطلب الحاجة إلى زيادة فعالية الوجود الدولي في تشاد إقامة تعاون ديناميكي بين الأطراف المختلفة.

وبالرغم من الهجمات المتكررة التي يشنها المرتزقة، والتي ظلت آثارها مدمرة على حياة الأمة، ما زالت حكومة تشاد، في ظل زخم فخامة إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد ورئيس الدولة، ملتزمة بمتابعة الحوار السياسي مع المعارضة الديمقراطية ومع الحركات المسلحة بغية تحقيق الوئام الوطني. وتمثلت النتائج الملموسة التي أحرزتها تلك السياسة في تشكيل حكومة عريضة القاعدة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بقيادة يوسف صالح عباس، وهي تشمل شخصيات قيادية من المعارضة الديمقراطية. كما يسرنا أن نلاحظ عودة عدة أعضاء في الحركات المسلحة إلى الشرعية في إطار اتفاق سرت المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ونؤكد على أن الحوار الوطني، الذي بدأه اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وعطلته لفترة وجيزة الحوادث المفجعة التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، استأنف أعماله. وهو يعقد في مناخ للثقة والتفاهم وسيستمر بطبيعة الحال، بمساعدة شركائنا، صوب إجراء انتخابات حرة وشفافة. وهنا، أود أن أؤكد مجددا وبصورة جدية ورسمية لأولئك الشركاء على امتنان حكومة تشاد وشعبها على دعمهم القيم في تيسير ذلك الحوار.

وبعد ذلك الاستعراض العام للمسائل السياسية والوطنية، نود أن نتناول بعض التحديات الدولية التي تواجه المنظمة.

إن الانتكاس الذي حصل مؤخرا للمفاوضات في جنيف يثير تساؤلات فيما يتعلق بالقدرة على إنشاء نظام تجاري وعالمي منصف ويأخذ بعين الاعتبار التطلعات

المشروعة للبلدان النامية، وهي أكثر البلدان المعرضة للخطر في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتخفيض حدة التوترات وتجنيب العالم أهوال الصراع المسلح، ما زلنا للأسف نشهد مسارح المجابهة تنشأ في جميع القارات. والمنظر الذي لا يحتمل لآلاف النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص المشردين أو المبعدين إلى المنفى من جراء تلك الصراعات ينبغي أن يقنع المجتمع الدولي بأن يكون أكثر مسؤولية.

وتشكل الصراعات المسلحة والفظائع الناجمة عنها أرضا خصبة لتفريخ الإرهاب. وتمثل تلك الآفة تحديا آخر ومصدرا رئيسيا لقلق المجتمع الدولي. وبلدي يؤيد جهود الأمم المتحدة في كفاحها من أجل القضاء التام على الإرهاب، بل ويؤيد أيضا جهودها لتوخي العدالة في معالجة المسائل الدولية.

وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالشؤون النووية، فإننا نؤكد مجددا على الموقف الثابت لبلدي والمتمثل في احترام الإرادة السيادية للدول للحصول على الطاقة النووية للأغراض المدنية.

وفيما يتعلق بالصراعات الدائرة في القارة الأفريقية، يسرنا أن نلاحظ الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتسوية هذه الصراعات بصورة سلمية ونهائية. ولذلك، نرحب بتطبيع الحالة السياسية والعسكرية في كوت ديفوار وكينيا وجزر القمر. وفي منطقة القرن الأفريقي، تؤيد تشاد جهود الاتحاد الأفريقي لإعادة السلام والوئام الوطني في الصومال. وفي زيمبابوي، نرحب بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بين الأطراف الفاعلة السياسية الأساسية بفضل وساطة الرئيس ثابو مبيكي، الذي نشيد به إشادة مستحقة.

وفي الختام، وفي إطار إصلاح هيئات الأمم المتحدة، وبالأخص مجلس الأمن، أود أن أؤكد من جديد على مناشدة بلدي للجمعية ولأعضاء مجلس الأمن إجراء إصلاح عادل ونزيه ويأخذ بعين الاعتبار التطلعات المشروعة للقارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي بازيل إيكويبي، وزير الخارجية والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو.

السيد إيكويبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بانتخابكم الملهم، سيدي، لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة، التي تعقد في وقت هام بصورة خاصة في حياة منظمتنا، نظرا للتحديات الهائلة التي يتعين علينا أن نواجهها. والرسالة القوية التي وجهتموها أنفسكم هنا تبين بوضوح أنكم تدركون إدراكا كاملا حجم ما هو على المحك. وكما ذكر بكل وضوح الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/63/1)، فإن مشاكل العالم تتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة.

ونشيد بالأمين العام على العمل القوي الذي اضطلع به منذ بدء ولايته. ونقدر تقديرا كبيرا ديناميكيته، وواقعيته والاهتمام المتزايد الذي يبديه بمسائل السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وقد وجهني فخامة السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، الذي لم يتمكن من حضور هذه المناقشة العامة، بأن أشارك أعضاء الجمعية بعض الأفكار والتطورات التي حصلت في عالمنا.

إن التحديات التي يتعين علينا أن نتصدى لها فورا تحديات هائلة. وهي تحديات تتصل بالسلام والأمن والتهديد الماثل لحياة الأشخاص والأمم ويزيد من حدتها أزمات الغذاء

والطاقة والأزمات المالية، فضلا عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

وبإيلاء التركيز على فكرة التضامن، التي نؤيدها تأييدا كاملا، فإنكم بكل تأكيد أوضحتم، سيدي الرئيس، الخطر الذي نتعرض له لفقدان هويتنا، وهو خيار لا يمكنه أن يقدم سوى حلول جزئية، بل وغير مؤكدة، للتحديات التي تجابهنا. وهنا، نؤكد مجددا على أن الأمم المتحدة توفر لنا الإطار الأمثل للعمل معا بحثا عن الحلول الدائمة. وذلك هو المعنى الكامن وراء تمسكنا المستمر بتعددية الأطراف.

إن الحوادث الأخيرة التي حصلت في أجزاء مختلفة من العالم، وخاصة أوروبا، تذكرنا بأن السلام والأمن يقومان على أساس هش، حتى في الأماكن حيث يبدو أن تلك المسائل قد حلت بشكل نهائي. وأفريقيا، التي ما زالت محور شواغل المجتمع الدولي – ومدرجة في صدر جدول أعمال مجلس الأمن بسبب الصراعات التي ما زالت تعرض للخطر إحراز تقدم وتعوق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية – لن تحل مشاكلها بإصدار الإعلانات وإبداء النوايا الحسنة.

وأوضح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر أن الوقت حان للمضي من قطع الوعود إلى العمل المستمر. ولذلك السبب نرحب باعتماد الإعلان الذي رمز إلى تلك المناسبة الهامة. وبالمثل، نحيي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي اختتم هنا في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

وكما نعلم جميعا، فإن استقرار الحالة في البلدان التي تشهد صراعات وبناء السلام في البلدان الأخرى ما كان لهما أن يتحققا بدون الجهود المستمرة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. إن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية لا تزال تعمل بإصرار، وغالبا ما تعمل بالقليل من الموارد لمواجهة تلك التحديات.

وبفضل جميع هذه الجهود، تعمل جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل ذكر بلد مجاور لنا، على إعادة السلام والأمن من خلال الحوار بين الحكومة والمعارضة وحركات التمرد.

مع ذلك، وفيما يخص منطقتنا دون الإقليمية في أفريقيا الوسطى، نحن ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده للمساعدة على تحقيق الاستقرار في الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة من خلال دعم حكومة ذلك البلد في كفاحها ضد حركات التمرد والقوات السلبية الأخرى. وفي ذلك السياق، فإن دخول معاهدة الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى حيز النفاذ في حزيران/يونيه سيؤدي إلى مناخ جديد من الثقة بذلك المركز الأساسي في قارتنا. وحكومتي ملتزمة بأداء دورها بالكامل في تلك العملية والتي ستساهم بشكل كبير في استقرار الحالة.

وبالنسبة للأزمة بين تشاد والسودان، فنحن نشجع هذين البلدين على بذل كل جهد لتطبيع علاقاتهما وتعزيز السلام في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نحن نرحب باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهذه مبادرة يجب تعزيزها من خلال إنشاء وحدات رصد عسكرية على طول الحدود المشتركة. ويجب لتلك الوحدات أن تكون مجهزة بالمعدات الكافية تنفيذا لاتفاق داكار الموقع في آذار/مارس ٢٠٠٨.

وبوصف الكونغو الوسيط المشارك للاتحاد الأفريقي مع ليبيا في تلك الأزمة، فإنها لن تألو جهدا في المساعدة على حمل هذين البلدين الشقيقين على احترام الالتزامات التي تعهدا بها وعلى العمل دائما بنية طيبة من أجل إحلال سلام نهائي بينهما وفي محيطهما.

إن حل الصراع في دارفور سيساهم بشكل كبير في تحقيق ذلك الهدف. ولذا فنحن نوجه نداء عاجلا من أجل

النشر الفعال لقوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتي يجب أن تُزود بجميع المعدات اللازمة لكي تصبح تنفيذية وفعالة.

وكان بلدي من جانبه قد أتم مؤخرا المرحلة التحضيرية لوحدة شرطة مؤلفة من ١٤٠ فردا والتي هي الآن تحت تصرف العملية المختلطة. إلا أنه على المجتمع الدولي أيضا أن يعمل دون كلل من أجل تنفيذ اتفاق أبوجا بشأن دارفور. ويجب الضغط بقوة على الأطراف غير الموقعة والتي تنتهك ذلك الاتفاق للعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي ذلك السياق، نعتقد بأن تنفيذ قرار الإدانة الموجه إلى رئيس دولة السودان سيأتي بنتيجة عكسية.

وبالنسبة لأفريقيا مرة أخرى، نحن نرحب بتسوية الأزمة في كينيا وبعملية المصالحة في زمبابوي، وندعو الأطراف السياسية الأفريقية في السلطة والمعارضة إلى احترام حكم صندوق الاقتراع.

ويعيد بلدي التأكيد على التزامه الكامل بمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، وذلك انطلاقا من رغبته في المساهمة في الجهود الجماعية المبذولة في مجال السلام والأمن. وتواصل الكونغو التزامها الكامل بالامتثال الصارم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبها.

وتدعو الكونغو المجتمع الدولي إلى النظر في حل الصراع في الشرق الأوسط كمسألة ملحة، وذلك على أساس الالتزامات التي تم التعهد بها، وخاصة خارطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

إن التزامنا بتعددية الأطراف يقودنا إلى الاعتقاد بأن هناك حاجة ضاغطة إلى متابعة العمل في مجال إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن. والتزاما بالموقف الأفريقي حول تلك المسألة، يرحب بلدي بقرار إطلاق المفاوضات الحكومية الدولية قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتي يجب أن تؤدي إلى تقدم حقيقي في تلك المسألة.

صحيح أن جدول أعمالنا الحالي يتضمن مسألة آثار تغير المناخ على البيئة، وهي أحد أكبر تحديات عصرنا. إن بلدي حساس بشكل خاص تجاه تلك المسألة وذلك لأن حوض نهر الكونغو الكبير يقع ضمن حدوده، وهو الرئة الإيكولوجية الثانية في العالم بعد الأمازون. وتقع على عاتق البلدان التي تطل حدودها على هذا الحوض مسؤولية كبيرة نحو الإنسانية في إدارة تلك النظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام، وهي مسؤولية تضطلع بها بتصميم وبطريقة مشجعة.

وفي حين تؤيد دول حوض الكونغو نتائج مؤتمر بالي الذي عقد السنة الماضية ووضع أسس مرحلة ما بعد كيوتو، إلا أنها تعتقد أنه يجب على السياسات العالمية المتعلقة بحفظ توازن الغابات أن تنشئ آليات للتعويض. ويجب أن يتضمن ذلك بناء اقتصادات بديلة لصالح الشعوب في المناطق المعنية.

وأغتنم الفرصة لدى التعبير عن تلك الشواغل لأعلن أن الكونغو ستستضيف في برازافيل، من ٢٧ حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، المنتدى العالمي السادس المعني بالتنمية المستدامة، والمكرس لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وخاصة ما يتعلق بالشراكات الاستراتيجية وذات المصداقية والصلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نرحب بالتركيز في هذه الدورة على التنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إن التحاليل التي أُجريت هنا في الأسبوع الماضي تشير إلى أن الدول الأفريقية قد حققت تقدما ملحوظا، حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي ٦ في

المائة، وأن أفريقيا تسير بحزم على الطريق الصحيح وعليها مواصلة تلك الجهود المحمودة، خاصة وأن هناك تباينات بين البلدان والأقاليم، وكما شدد على ذلك تقرير الأمين العام.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الجهود والنتائج الواعدة التي قد تفرزها تتطلب دعما دوليا حقيقيا ومتواصلا وملموسا. ولذا على شركائنا الوفاء بوعودهم.

إن الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، الرئيس كيكويتي رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، قد وصف للجمعية ببراعة الحالة في قارتنا وحدد طريق التقدم إلى الأمام. ونحن نؤيد بالكامل العرض الذي قدمه هنا وفي مناسبات أخرى. كما أننا نرحب بمختلف الشراكات التي أقامتها أفريقيا مع أصدقائها التقليديين وأصدقائها الجدد. وهنا أكرر مرة أخرى أنه يجب أن تؤتي هذه الالتزامات ثمارها.

إن قارتنا ملتزمة بمعركة التقدم المتعددة الأوجه التزاما حازما. ولذا فنحن نعلق أهمية كبيرة على مسائل الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والتي هي دعامة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد وافقت عدة بلدان أفريقية على الخضوع لتقييمات دورية تمثل نوعا من الحق في التدخل الإيجابي في شؤون الدول الأعضاء الأخرى بشأن مسائل تقع عادة ضمن الولاية الوطنية. وقد انضمت الكونغو طوعا إلى هذه العملية، وهو ما يثبت تفاني أفريقيا في مكافحة سوء الإدارة والفساد وانتهاك حقوق الإنسان والإفلات من العقاب.

ولذلك من غير المعقول أن يعطي بعض القضاة الأجانب أنفسهم الحق في جر القادة الأفارقة إلى محاكمهم الوطنية باسم مبدأ الولاية القضائية العالمية، وهذه قاعدة يبدو أنها تُطبق حصرا على أفريقيا لأنه، وكما شهدنا بالفعل، سرعان ما تم التخلي عن نفس المبدأ عندما استهدف قادة دول قوية. من المؤسف أن تبدو الولاية القضائية الدولية، بينما تبقى محترمة، وكأنها تتبع طريق الازدراء القضائي للقادة الأفريقيين.

وفي ذلك الصدد، أصبحت أفريقيا حقل تجارب لممارسات خطرة وحتى مشينة. وتكفينا الذكريات المؤلمة لتجارب سلبية أخرى مثل العبودية وتجارة الرقيق والاستعمار. لقد كان الرئيس كيكويتي على حق عندما أثار تلك المسألة هنا، وذلك تطبيقا لقرار اتخذ خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في شرم الشيخ في مصر.

لقد مرت الكونغو بحقبة صعبة للغاية في التسعينات وتمكنت من تحقيق المصالحة الوطنية بفضل الإرادة السياسية للحكومة وجميع الأطراف السياسية والمجتمع المدني. ومكنت تلك البيئة السلمية من تنظيم انتخابات تشريعية عام ٢٠٠٧ وانتخابات بلدية ومحلية عام ٢٠٠٨ في أجواء من الهدوء والطمأنينة، على الرغم من التجاوزات التي لوحظت أثناء عملية التصويت. غير أن المراقبين الدوليين لم يشككوا في شفافية العملية ومصداقيتها.

وبعد أن عالجنا التجاوزات سننظم الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ في أجواء الهدوء والطمأنينة ذاتها، ووفقا لدستورنا. وقد أدت هذه البيئة التي تمت فيها استعادة السلام إلى حالة اقتصادية مطمئنة على نحو متزايد، ويدعمها تحسين التخطيط للميزانية وإدارة الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتدابير الصارمة التي مكّنت الكونغو اليوم من التركيز بصورة أكثر طموحا على تنميتها والتحقيق التدريجي للأهداف الإنمائية للألفية. في ذلك الإطار، وبصورة تشاركية، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعددنا مشروع ورقة استراتيجية الحد من الفقر وافق عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وعلى سبيل المثال فإن التدابير الرئيسية التي اتُّخذت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المجالين الحساسين للتعليم والرعاية الصحية تركز على توفير فرص التعليم والكتب الدراسية بالمجان، وإنشاء مركز لشراء الأدوية، وتوزيع ناموسيات معالَجة على السكان، وإجراء اختبارات مجانية على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والفحوصات الشاملة، وتوفير العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكسية.

وهذه الجهود، مهما كانت مشجعة، لن تثمر على الأمد الطويل إلا إذا حظيت بدعم الشركاء الخارجيين وكانت في سياق دولي ملائم في ما يتعلق بمسائل عويصة مثل الديون والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل التنمية، وفي المقام الأول والأخير السلم والأمن الدوليين.

وقد يفهم الأعضاء بسهولة الآن لماذا ينخرط عضو متواضع من أعضاء المجتمع الدولي مثل الكونغو، بكل هذا الحماس، في وجود وعمل دارنا الجماعية، الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف باكايوكو، وزير خارجية كوت ديفوار.

السيد باكايوكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أتقدم بتهنئتي الصادقة لكم، سيدي، على انتخابكم الرائع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. فبفضل خصالكم الشخصية، ومعرفتكم العميقة بالمنظمة، وتجربتكم الكبيرة في مجال الشؤون الدولية، حظيتم بتأييد الجمعية قاطبة، مما يبشر بنجاح عملنا بكل تأكيد. كما أتقدم بتهنئتي لأعضاء مكتبكم. فلتتأكدوا من أن تمنياتنا الحارة سترافقكم طوال هذه الدورة، التي ستتكلل مؤكدا بالنجاح تحت قيادتكم.

واسمحوا لي أن أعرب عن إشادة مستحقة بسلفكم، السيد سرجان كريم، على ما قام به من عمل خلال رئاسته.

كما أود أن أرحب بالأمين العام بان كي - مون وأتمنى له كل التوفيق وهو يحاول الاضطلاع بمهمته النبيلة والسامية لتوطيد وتعزيز دور الأمم المتحدة. ونؤكد له، أنا ووفد بلدي، كامل تعاوننا ودعمنا له وهو يسعى إلى إيجاد حلول سلمية لمشاكل العالم. وأنقل إلى الأمين العام عبارات الامتنان البالغ والشكر الخالص من فخامة السيد لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، ومن الحكومة الإيفوارية، على انخراطه الشخصي في حل الأزمة في بلدي. ولا يزال الشعب الإيفواري يتذكر الزيارة التاريخية التي قام بها لكوت ديفوار في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل. وسيستمر بلدي في دعمه، ومن خلاله، في دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى تتمكن من أداء مهمتها بنجاح.

واسمحوا لي أن أعرب عن شكر وامتنان حكومة وشعب كوت ديفوار للمجتمع الدولي، وخاصة للحكومة الفرنسية، على التزامهما وجهودهما من خلال عملية ليكورن من أجل استعادة السلام في كوت ديفوار.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى إشادة صادقة بالميّسِر، السيد بليس كومباوري، رئيس بوركينا فاسو والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على جهوده الحثيثة من أجل عملية السلام في كوت ديفوار، لا سيما في إطار آلية متابعة تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي الذي وُقع في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧. كما أتقدم بالشكر لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي الذين لم يدخروا جهدا لحل الأزمة التي تعصف بكوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وأود أن أجدد الإعراب رسميا عن عزم بلدي الخروج من الأزمة الحالية من خلال تنظيم انتخابات حرة ومفتوحة وشفافة. ولإثبات عزمنا على ذلك بدأنا في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بالمرحلة قبل الأخيرة من العملية

الانتخابية، التي تتمثل في تحديد الجمهور الناخب وفرادى الناخبين.

إن جهود المجتمع الدولي لكفالة عودة السلام إلى كوت ديفوار – من خلال الاعتماد على المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، عملا بنهج الرئيس غباغبو لحل الصراعات – قد بدأت تثمر وتؤدي إلى تحقيق تحسينات في الحالة الأمنية في جميع أرجاء البلد. ولذلك السبب سيكون بلدي ممتنا لو راعت الأمم المتحدة الحالة الجديدة ونظرت مرة أخرى في إمكانية خفض مؤشرها الأمني لكوت ديفوار.

ومن نفس المنطلق، يود بلدي أن توافق لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن على طلبه، المقدم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ من على هذا المنبر ذاته، من أجل رفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على عدد من المواطنين الإيفواريين. واسمحوا لي أيضا، في إطار إعادة تنظيم الجيش الجمهوري الجديد المطالب بالحفاظ على النظام العام والأمن، أن أدعو مرة أخرى إلى الرفع الجزئي لحظر الأسلحة، ومثلما طالب بذلك الرئيس لوران غباغبو في تلك المناسبة ذاتها.

ويجب أن تثبت منظمتنا أكثر من أي وقت مضى أنها قادرة على صون السلم والأمن الدوليين في كل أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، وكما أشار الرئيس لوران غباغبو في المناقشة الرفيعة المستوى بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإن على هذه المنظمة العالمية أن تفتح سبلا جديدة واسعة النطاق تؤدي للسلام في العالم. وفي الواقع أن الأمم المتحدة، بوصفها أداة تم إعدادها في نهاية الحرب العالمية الثانية لضمان السلام الدولي، لم تعد تتناسب مع العالم المعاصر. لذلك، وكما يرغب عدد من الدول الأعضاء فإن إصلاح الأمم المتحدة أمر ضروري ويتطلب منا أن نوضح أهدافه ومهامه.

ولذلك يشعر وفد بلدي أنه بعد سنوات من العمل والتفكير بشأن إصلاح الأمم المتحدة، حان الوقت لإكمال هذه العملية. ومن المؤسف أنه فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ومع أنه قد يكون هناك توافق في الآراء حول الحاجة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس لكي يصبح تمثيله أوسع نطاقا، ما زالت هناك خلافات فيما يتعلق بتشكيله وإعطاء حق النقض إلى اعضاء دائمين محتملين وتحسين أساليب عمله. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي من جديد تقيده بالموقف الأفريقي المشترك في هذا الشأن.

وسيكون البحث المتواصل عن السلام ضربا من العبث إذا لم نحقق مزيدا من العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية. بعبارة أخرى، لن يكون هناك سلام حقيقي طالما بقيت الفوارق التي لا يمكن احتمالها في الأحوال المعيشية بين المجموعات السكانية المختلفة، من جهة، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود التي يضطلع بها عدد من البلدان لتعزيز التعاون بينها وبين البلدان الأفريقية. والأمثلة على ذلك تتضمن التعاون مع البلدان الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي، والتعاون مع اليابان من خلال مؤتمر طوكيو الدولي بشأن تنمية أفريقيا، والتعاون مع الصين عبر منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، والتعاون مع الولايات المتحدة عبر قانون النمو والفرص في أفريقيا، ومع الهند وتركيا عبر الشراكة مع كل منهما.

لقد قصد من العولمة الاقتصادية فتح آفاق جديدة أمام التعاون الدولي، ولكنها بوجه عام لم تحقق المنافع للبلدان النامية بسبب الطبيعة الهشة لهياكلها الاقتصادية. ولذا سيكون ضربا من الوهم التصور بأن قوى السوق وحدها قادرة على المساعدة في تنمية أفقر البلدان. ولذلك، علينا أن نضبط التجارة من خلال اعتماد القواعد المتفق عليها على المستوى

العالمي، لأن النظام التجاري الدولي العادل هو وحده القادر على المساهمة في توسيع نطاق الاقتصادات المتخلفة النمو.

وفي هذا الشأن يأسف بلدي على فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه التي كان ينبغي أن تبعث حياة جديدة في التعاون الدولي وأن تهيئ الظروف التي تمكن البلدان النامية من الاستفادة من العولمة عبر التجارة والاستثمار.

إن مسألة الدين تبقى مصدر قلق لبعض البلدان النامية. ولذا أرحب بجميع المبادرة الحميدة المتخذة لتخفيف آثار الديون على اقتصادات تلك البلدان.

والأزمة الغذائية في الآونة الأخيرة التي تعاني بعض البلدان من آثارها الهدامة تقتضي من المجتمع الدولي أن يتجاوز الوعود إلى العمل المشترك من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير محددة تتسم بروح الابتكار والشجاعة، والتي يمكنها في المقام الأول أن تبعث الأمل في الحالة القائمة وأن توفر تصديا عالميا لمشكلة أصبحت ذات طبيعة عالمية.

وفي هذا الصدد، أرحب بقيام الأمين العام بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية وجهود البلدان النامية الرامية إلى إنقاذ أشد المتضررين من جراء الأزمة الغذائية في بلدانهم.

كما أن بلدي يرحب بتنفيذ مشروع مراكز الامتياز الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ويهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأبحاث العلمية في ميدان الزراعة. ومن هذا المنطلق، يوصي الرئيس لوران غباغبو بإنشاء آلية على أساس تضامني، تقوم من خلالها البلدان المصدرة بتوفير المواد الغذائية للبلدان المستوردة، وبإنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار الغذائي.

إن أزمة الطاقة التي امتدت آثارها إلى كل أنحاء العالم، إلى جانب ما تجره من آثار سلبية، تثبت مرة أخرى هشاشة اقتصادات عدد كبير من البلدان الكبرى. ومع أن تطوير الوقود الأحيائي يبدو بديلا جيدا للوقود الأحفوري – الذي يقلقنا أنه آخذ في النفاد – فإن من واجبنا أن نضمن عدم تأثير إنتاجه سلبيا على الزراعة، التي تهدف بشكل رئيسي إلى إطعام سكان العالم. وبالتالي، يتعين علينا من أجل مصلحة الأجيال الحالية والقادمة أن نفكر بعناية وتعمق في اعتماد وتطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة.

وفيما يتعلق بكل الأزمات والمصاعب التي تواجهها البشرية، فإن المجتمع الدولي مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بأن يحول فكرة التضامن والتعاون إلى أفعال، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، بغية استعادة المصداقية للمنظمة. ويجب إثبات مثل هذا التضامن، في المقام الأول، من خلال تنفيذ الالتزامات التي قطعتها البلدان الصناعية بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولهذا الغرض، أود أن أرحب بكل المبادرات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية بشكل عام، والبلدان الأفريقية بشكل خاص، في التغلب على أوضاعها الاقتصادية الراهنة. إن التنفيذ الحثيث للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي هدفها الرئيسي مكافحة الفقر، هو جزء من هذا النهج. وبروح الأمل هذه يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى البحث عن الحلول للتحديات الراهنة في أمم متحدة تتمتع بديمقراطية أكبر وتستجيب لكل عضو من أعضائها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نور أولو دوسبول، وزير خارجية قيرغيزستان.

السيد دوسبول (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أهنئكم سيدي على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة، وأن أتمنى كل التوفيق والنجاح لأعمال

الدورة الثالثة والستين في ظل توجيهاتكم. وأود أن أعرب عن بالغ الامتنان لسرجان كريم على قيادته الناجحة لأعمال الجمعية العامة في الدورة السابقة.

إن دور الأمم المتحدة اليوم، بوصفها المحفل الدولي الشامل الذي بوسعه أن يسهم إسهاما هاما في تعزيز السلام والأمن الدوليين، يعتبر دورا ذا أهمية متزايدة. ويدفعنا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى الاعتقاد بأنه يمكن أن تسفر الجهود المشتركة عن اتخاذ التدابير المناسبة للأزمات القائمة وستكون دورة الجمعية العامة هذه بمثابة إسهام إضافي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ظل الظروف الراهنة، حيث التغيرات السريعة في جميع أنحاء العالم، تتزايد أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة وفعالية عملها. وتقتضي زيادة تعزيز سلطة الأمم المتحدة وإمكاناتها في الوضع الحالي أن نسعى إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها لكي يتسنى لها، قبل كل شيء، القيام بدور الضامن للسلام والأمن الدوليين، والتصدي بفعالية ومرونة للمشاكل القائمة أيضا.

إن أهم مسألة بالنسبة لنا هي تعزيز مجلس الأمن في قضية الحفاظ على القانون والنظام والهدوء على الصعيد الدولي. وإذ تدعو جمهورية قيرغيزستان إلى توسيع عضوية المجلس وتعزيز أساليب عمله فإنها ترى أن إصلاح المجلس يجب أن يقوم على مبادئ العالمية والفعالية والتمثيل الجغرافي العادل.

وستواصل جمهورية قيرغيزستان، من جانبها، الإسهام قدر الإمكان في صون السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد من جديد أن بلدنا يقدم لأول مرة ترشيحه لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣. وستبذل جمهورية قيرغيزستان قصارى جهدها لمعالجة المشاكل العالمية، إدراكا منها لجسامة المسؤولية الملقاة على عاتق أعضاء تلك الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة.

إن التغيرات السريعة التي تحدث في العالم لم تكن بمنأى عن جمهورية قيرغيزستان. ولقد أبرزت تحديات مثل تغير المناخ وأزمات الغذاء والطاقة الأهمية القصوى للجهود الجماعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن الواضح أن هذه الظروف تزيد من شأن دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى في تعزيز الجهود الرامية إلى وضع آليات فعالة لمنع التحديات والتهديدات والتصدي لها.

كما هو معروف، فإن مصادر مياه منطقة آسيا الوسطى تأتي من الأنهار الجليدية ومناطق الثلوج المرتفعة في قيرغيزستان. ومع ذلك، تأثرنا بالفعل في أوائل هذا العام بعواقب الاحترار وشهدنا فترة من شح المياه، مما أثر سلبا على إيصال الكهرباء إلى الأسواق المحلية والخارجية. كما أن الوضع البيئي يزداد سوءا لأنه تكرر وقوع الزلازل والانهيارات الأرضية والفيضانات في بلدنا في السنوات الأخيرة. وفي ظل هذه الظروف يمثل وجود عدد كبير من مواقع تخزين النفايات المشعة في بلدنا تهديدا خطيرا ليس للأمن الوطني فحسب وإنما للأمن الإقليمي أيضا.

وكما تبين التجربة الدولية، لا يمكن الحفاظ على السلام والأمن دون تهيئة الظروف الأساسية اللازمة للعيش الكريم. وحتى يتسنى تحقيق الأمن والأهداف الإنمائية في آن واحد، يجب على المجتمع الدولي أن يتبع سياسة أكثر توازنا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص باستمرار لمسائل القانون والنظام في المجتمع.

ومن هذا المنبر، أود أن أشكر جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييدها بالإجماع لمبادرة رئيس

جمهورية قيرغيزستان، كورمانبيك باكييف، الرامية إلى إعلان ٢٠ شباط/فبراير اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية. إن اتباع سياسات العدالة الاجتماعية يهدف إلى التنمية المستدامة للإمكانات البشرية وتعزيز التفاعل بين الدول من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق التوازن بين الجنسين ومعالجة مسائل الهجرة.

ونحن ممتنون للدول الأعضاء على دعمها، خلال الدورة السابقة للجمعية، للقرار ١٩٢/٦٢ بشأن التنمية المستدامة للجبال، والذي ستستضيف بموجبه بيشكيك مؤتمر القمة العالمي الثاني للجبال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وذلك من أجل تقييم أنشطة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للجبال. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتنا إلى البلدان المهتمة للمشاركة في ذلك المحفل الدولي، و لأعرب أيضا عن الأمل في أن يقدم الأعضاء دعما نشطا لتلك المبادرة التي أطلقها المجتمع الدولي.

أود أن أتطرق إلى العديد من المسائل التي هي محط اهتمام وفد جمهورية قيرغيزستان. للأسف الشديد، لا تزال توجد مواقع لتخزين النفايات المشعة في جمهورية قيرغيزستان. وإن صيانة هذه المواقع على نحو ملائم ومنع وقوع كارثة بيئية إقليمية يحتلان مكانا متقدما في جدول الأعمال. ونحن ممتنون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أولى اهتماما بجدية لضرورة معالجة هذه المشكلة. وأنا واثق بأن المجتمع الدولي، في إطار الدور التنسيقي للأمم المتحدة، سوف يتخذ تدابير فعالة، بما فيها المساعدة المالية والتقنية، تهدف إلى ضمان أمن نفايات اليورانيوم خلال التجمع الدولي بشأن حل المسائل المتعلقة بتخزين نفايات اليورانيوم الذي سيعقد في بيشكيك في خريف هذا العام.

كما نود أن نعرب عن الدعم القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، لأن من شأن ذلك أن يسهم في تعزيز الأمن العالمي والإقليمي. وفي ذلك الصدد، نأمل في أن نحصل على دعم واسع النطاق من المجتمع الدولي لمشروع القرار ذي الصلة في هذه الدورة للجمعية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن المجتمع الدولي يمر في فترة معقدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تؤكد من جديد استعدادها لإيجاد حلول عملية لأكثر المشاكل إلحاحا في عصرنا. ويتوقع المجتمع الدولي، عن حق، أن نضع جميعا تدابير فعالة لتعزيز الأمم المتحدة لكي يتسنى إيجاد السبل للتصدي لتحديات الألفية الجديدة. ولذلك يجب أن نبذل قصارى جهدنا حتى تُذكر الدورة الحالية للجمعية العامة بأنها دورة الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاد الله عزوز الطلحي، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، يسعد بلادي أيما سعادة انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. نهنئكم على انتخابكم، وإننا على يقين وعلى ثقة من أن خبرتكم وحكمتكم ستكلل أعمالنا بالنجاح وستدفع إلى الأمام كثيرا من الملفات الهامة أمام الجمعية العامة. كما أعرب عن التقدير لسلفكم، السيد سرجيان كريم، لما بذله من جهود خلال ترؤسه للجمعية العامة في دورتها الماضية. ونعرب عن الشكر للسيد بان كي – مون، الأمين العام، لسعيه الدؤوب من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وتحقيق الأهداف الواردة في الميثاق.

تواجه البشرية مشاكل كثيرة وتحديات خطيرة، ولكن هذه وتلك مهما عظُمت وتفاقمت، فلن يستعصي علينا حلها والتصدي لها، إذا ما توفرت الإرادة السياسية وتضافرت جهودنا جميعا من أجل التغلب عليها.

وإدراكا من بلادي بأن الأمن والسلام والاستقرار هو حجر الزاوية والأساس الضروري للتقدم والتنمية، خاصة في القارة الأفريقية، فقد بذلت ما في وسعها من جهود للعمل على حل النزاعات في أفريقيا، كما في تشاد وأفريقيا الوسطى والسودان. كما ساهمت مع بعض الدول الأفريقية الشقيقة، وفي إطار ما قرره مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي، على وضع حد للتمرد في جزيرة إنجوان في جمهورية جزر القمر الاتحادية.

وما زالت مسألة إصلاح الأمم المتحدة محورا أساسيا في اهتمام المجتمع الدولي. فإصلاح هذه المؤسسة بات ضرورة تفرضها المعطيات الحالية على الساحة الدولية. وفي الوقت الذي نثني على جهود الفريق العامل الذي عينه رئيس الجمعية العامة خلال دورتها الماضية بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإننا نرى أن العملية تسير ببطء شديد بسبب اختلاف وتباعد المواقف بين المجموعات. ونرحب بالتوافق الذي تم التوصل إليه في توصيات الفريق في نهاية أعمال الدورة الثانية والستين (القرار ٥٥٧/٦٢). ولكننا نؤمن أن الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة هو الذي يجعل سلطة القرار في يد الجمعية العامة باعتبارها برلمان العالم، ويصبح مجلس الأمن أداة لتنفيذ قراراتها، وبذلك نتجاوز عقبة امتياز النقض التي جعلت سلطة القرار الدولي في يد الأعضاء الدائمين.

وبلادي تدعو إلى عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في إحدى الدول الأوروبية لتمكين جميع زعماء العالم من الحضور، تخصص لمسألة إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نؤكد أن القارة الأفريقية، وهي القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة بمجلس الأمن بالرغم من أنها تمثل أكثر من ربع عدد الأعضاء في الأمم المتحدة، تستحق تمثيلا دائما، أسوة بالأقاليم الجغرافية الأخرى، يُعطى للاتحاد الأفريقي، لا لدولة بعينها من دول الاتحاد.

لقد بلغنا منتصف المدة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت الذي نعرب عن قلقنا بشأن عدم قدرة الكثير من البلدان النامية والأقل نموا على تحقيق الأهداف المنشودة، خاصة في أفريقيا، نؤكد على ضرورة وفاء المجتمع الدولي بتعهداته في مجال معونات التنمية، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالنظام التجاري الدولي، وتفعيل منظمة التجارة العالمية، وتسهيل انضمام الدول النامية إليها. ونرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمته الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على هامش أعمال هذه الدورة المتعلق باحتياجات التنمية في أفريقيا، وندعم الإعلان السياسي الصادر عنه (القرار ١/٦٣). كما نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونتطلع إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المقرر عقده في الدوحة، ونأمل في أن يحقق هذا المؤتمر النتائج المرجوة منه. وفي هذا الإطار، وإسهاما من بلادي في تحقيق الأهداف الإنمائية، فقد انطلقت فكرة طريق القذافي عبر الصحراء، الذي يسهم في ربط شمال القارة الأفريقية بغربها وجنوبها، و يعتبر شريانا حيويا من شأنه تعزيز التواصل التجاري بين دول القارة.

إن عمليات الفساد والرشوة وغسل وتهريب الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة من العوامل الأساسية التي تعوق تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، خاصة في القارة الأفريقية.

وقد لحقت بالدول النامية أضرار هائلة جراء تهريب الأموال خارج الحدود، وحرمان هذه الدول من عوائد تلك الأموال التي أودعت في مصارف دول أخرى وأكدت الجمعية العامة من خلال قراراتها ضرورة إعادتها إلى أوطانها الأصلية. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن هناك ملاذات آمنة ارتبطت على الدوام بسرية الحسابات المصرفية حتى

باتت تعرف بأنها معابر لجرائم غسل الأموال وملاجئ آمنة للأموال المسروقة والثروات المنهوبة. ولم يعد مقبولا على الإطلاق السكوت على هذه الملاذات التي توفر الحماية لأموال الفساد والجريمة في مؤسساتها المالية، وهي أموال كثيرا ما توظف من قبل المجموعات الإرهابية، وعصابات الجريمة المنظمة في النيل من أمن الدول واستقرارها.

إن بلادي من أوائل الدول التي نبهت إلى أزمة الغذاء. وكان المؤتمر الرفيع المستوى حول الأمن الغذائي الذي انعقد في روما خلال حزيران/يونيه الماضي استجابة مسؤولة من زعماء العالم إزاء الأزمة الغذائية والارتفاع الذي لم يسبق له مثيل في أسعار السلع الأساسية والطاقة. وهنا، أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة على ما بذلاه من جهد في هذا الشأن. ولمواجهة هذه المشكلة، قامت بلادي بإقرار الخطط والبرامج التنموية الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي، من خلال الاستثمار في قطاع الزراعة وتحسين ودعم المزارعين. وفي فضائها الأفريقي، خصصت مبلغ خمسة مليارات دولار لتمويل العديد من المشاريع التنموية لتحقيق الأمن الغذائي في عدد من بلدان الساحل والصحراء، وهي بصدد تمويل سبعة مشاريع في دول أفريقية أخرى.

كما حظيت أزمة الغذاء باهتمام الأخ قائد الثورة شخصيا، حيث قدم في الاجتماع العاشر لقمة دول الساحل والصحراء المعقودة في بنن مبادرته المتعلقة بتوفير الغذاء، واحتواء أزمة الجوع في أفريقيا. وتقوم هذه المبادرة على آلية للاكتفاء الذاتي وتسخير الميكنة والتقنية الحديثة لاستصلاح الأراضي وزراعة مساحات شاسعة في أفريقيا من خلال إطلاقه الحملة الخضراء التي تم بموجبها إرسال مساعدات عينية كبيرة ستمكن من زراعة مساحات شاسعة من الأراضي في فضاء بلدان الساحل والصحراء، آليا، بدل استعمال الطرق البدائية.

ويمكن للبلدان المتقدمة النمو مساعدة القارة الأفريقية في إيجاد حل لمشكلة الغذاء من خلال زيادة المساعدات الإنمائية في مجال الزراعة، والاستثمارات التي يمكن توظيفها في إقامة المشاريع، مثل السدود والاهتمام بالبحيرات الداخلية مثل بحيرة تشاد. فمثل هذه المشاريع ستسهم إسهاما كبيرا في التنمية الزراعية في القارة الأفريقية.

إن التغيرات المناخية وآثارها السلبية ستعوق بشكل مباشر الجهود التنموية لكثير من البلدان النامية وتقوض ما حققته من مكاسب تنموية. وليبيا من الدول المتضررة من تغير المناخ، فهي تقع في منطقة جغرافية جافة وشبه جافة ومعظم أراضيها صحراوي، وتعاني من التصحر وندرة المياه. وقد قامت بجهود حثيثة لمعالجة هذه التحديات، من ذلك تنفيذ منظومة مشروع النهر الصناعي العظيم لمواجهة مشكلة التصحر والجفاف.

ومواجهة تغير المناخ تتطلب جهدا دوليا فاعلا ومنسقا على أساس المبدأ المتفق عليه في مؤتمر ريو من حيث المسؤوليات المشتركة فيما بين الدول رغم تباين هذه المسؤوليات، ومن هذا المنطلق، ندعو إلى الإسراع بالتوصل إلى اتفاق دولي شامل يكفل معالجة أسباب تغير المناخ ويوفر مقومات التكيف للبلدان النامية.

وإيمانا منا بأهداف ميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى إقامة عالم يسوده السلم والأمن، وبما أن نزع أسلحة الدمار الشامل عامل أساسي في بناء الثقة وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم، بادرت بلادي إلى التخلص طواعية من جميع برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل المحظورة دوليا، مؤكدة على حقها في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. إننا نرفض وبشدة استخدام المعايير المزدوجة في التعامل مع مسألة حظر الانتشار النووي، وندين التمييز بين

دولة وأخرى في هذا المجال، وندعو في هذا الصدد إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل.

ترى بلادي أن يعاد النظر في اتفاقية أوتاوا الخاصة بالألغام المضادة للأفراد، وتضمينها الشواغل التي تهم الكثير من الدول، مثل قيام الدول التي زرعت هذه الألغام بإزالتها ومعالجة كل ما نجم عنها من أضرار، بما في ذلك معالجة المصابين من جرائها وتعويضهم، وإصلاح البيئة المتضررة .

ما زالت ظاهرة الإرهاب تشكل هاجسا لكل أعضاء المجتمع الدولي. فبالرغم مما تحقق في مجال مكافحة الإرهاب بفعل التعاون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة، بقيت هذه المشكلة تمثل أحد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وتعوق تحقيق التنمية والأمن والاستقرار في أنحاء مختلفة من العالم. والقضاء على هذه الظاهرة يتطلب بالضرورة وضع تعريف محدد للإرهاب، وعدم الخلط بين الإرهاب وحق الشعوب المشروع في الكفاح ومقاومة الاحتلال الأجنبي للحصول على حريتها واستقلالها وحق تقرير مصيرها. وعملية ربط الإرهاب بدين ما أو قومية أو ثقافة معينة، تؤجج الصراعات بين الحضارات والأديان والثقافات، وهو ما يتنافى وغايات العلاقات الدولية القائمة على أساس الاحترام المتبادل بين الدول والثقافات والأنظمة المختلفة. ونشير هنا إلى أن سياسات وممارسات الاحتلال الأجنبي القائمة على انتهاكات حقوق الإنسان التي كفلتها له كافة العهود والمواثيق الدولية تعتبر من أسوأ أشكال الإرهاب في عالمنا المعاصر.

إن اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين المعتمدة في عام ١٩٥١ أعطت وضع اللاجئ التعريف المثالي، إضافة إلى ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في عام ١٩٤٨ المتعلق بوضع اللاجئ. ومن المؤسف أن بعض الدول جعلت من هذا الحق غطاء لتحقيق أغراضها تجاه دول أخرى. وتحت غطاء ذرائع مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان – وهي مقاصد سامية – فتحت أبواب اللجوء السياسي لمهربي وناهبي أموال بلدانهم، وفارين من العقاب، وإرهابيين، ومكنتهم من الاستمرار في ممارسة أنشطة هدامة ضد بلدانهم. وترى بلادي أن وضع معايير وضوابط دولية تحكم اللجوء السياسي وبمراعاة دقيقة لحقوق الإنسان، يكتسي أهمية بالغة، وسيكون له انعكاسات إيجابية على محاربة الفساد والإرهاب ونشر الديمقراطية، وتحاشي الصراعات المسلحة.

يرزح الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ٦٠ عاما خاضعا لأشرس عملية احتلال وإبادة ضد المدنيين. والحصار الجائر الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة، واستمرار سياسة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجاهل إسرائيل الكامل المتعمد لمبادئ القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، بالإضافة إلى سياسة هدم البيوت ومصادرة الأراضي وتشريد السكان وتكثيف عمليات الاعتقال، من شأنه إعاقة تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. فتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة لا يتأتى إلا بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين يعيش فيها العرب واليهود متساوين في الحقوق والواجبات، كما اقترح الأخ قائد الثورة في كتابه الأبيض.

لقد أكدت بلادي دائما أن تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط لن يتم إلاّ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية والأراضي اللبنانية. وفي هذا الإطار، نجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي من أجل مطالبة قوات الاحتلال الإسرائيلي وإرغامها على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وتعويض أصحابها عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذا الاحتلال.

وترحب بلادي بالتحسن الكبير الذي شهده الوضع الأمني في العراق، وترى أن الاستقرار في هذا البلد الشقيق رهين بتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، ونبذ الطائفية وجلاء القوات الأجنبية.

وأخيرا، نعبر عن بالغ القلق لما وصلت إليه الأوضاع في الصومال. وترى بلادي أن على المجتمع الدولي أن يسارع بإرسال قوات إلى هناك بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، تعمل على حماية المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني، وتساعد على تنفيذ اتفاقية جيبوتي من أجل وضع حد للمعاناة الطولية للشعب الصومالي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا، رئيسة وفد جمهورية إكوادور.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن حكومة ثورة المواطنين ورئيس إكوادور، رافائيل كوريا دلغادو، وشعب إكوادور في هذه الأوقات الحافلة بتناقضات الأزمات والأمل.

واسمحوا لي أن أنقل التحيات الأخوية من شعبنا وحكومة إكوادور إليكم، سيدي – رئيس الجمعية ووزير خارجية نيكاراغوا السابق، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان – على انتخابكم لهذا المنصب الهام. ونحن نتفق معكم على الحاجة إلى إعطاء أولوية عليا للقضاء على الفقر وعلى إيلاء اهتمام خاص للمسائل الهامة مثل تغير المناخ وأزمة الطاقة والغذاء وحقوق الإنسان ونزع السلاح وحقوق المرأة والطفل والحفاظ على التنوع الثقافي.

لقد اعتقدنا، مع انتهاء الحرب الباردة، وليس بدون سبب، أن المواجهة بين نمطين للحياة وبين قوتين عظميين ستفسح المجال أمام حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة في العالم. وقد انقضى عقدان من الزمان على هذا الموعد التاريخي، ويساورنا القلق حين نرى أن الأزمة تشتد عمقا، وأن التماسك الاجتماعي أصعب منالا، وأن الأخطار التي تتهدد الأمن قد اشتدت حدتها، وأن استخدام القوة وعدد الصراعات في ازدياد.

ولدى بلدي اقتناع بأن تعزيز النظام المتعدد الأطراف من الحتميات في عالم اليوم. وليس أمامنا خيار آخر لضمان السلام والأمن في العالم إلا أن نجدد قرارنا السياسي بإحراز تقدم في إصلاح منظومة الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن. وقد اتخذنا هذا العام خطوة هامة في هذا الاتجاه باعتماد الجمعية العامة المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي يوفر إطارا عاما لحفز تلك المفاوضات. ويحدونا أمل في إحراز بعض التقدم.

ولا شك أن المناقشات حول ضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس وزيادة الشفافية والشمول في أساليب عمله هي من العناصر الأساسية في عملية الإصلاح. غير أننا لا ينبغي أن ننسى في الوقت ذاته أن من النقاط المحورية الأخرى اللازمة لنعيد إلى الأمم المتحدة دورها الذي ينبغي أن يكون لها تعزيز جهازها الديمقراطي والتمثيلي بكل معاني الكلمة، وهو الجمعية العامة.

ولا ينبغي أن ننسى أن أي عملية للإصلاح ستكون ناقصة ما لم تشمل إدخال الديمقراطية على المنظمات المكونة لمنظومة الأمم المتحدة. ولا يمكننا في القرن الحادي والعشرين أن نستمر في العمل بنظام لا يمكن فيه للبلدان الوصول إلى هيئات صنع القرار بسبب هياكل مناسبة للظروف الخاصة التي كانت سائدة لدى إنشاء تلك الهيئات. ويلزم أن نبني بصفة عاجلة نظاما متعدد الأطراف يستجيب على وجه السرعة وبفعالية لتحديات اليوم ويعترف بمبادئ القانون

الدولي الأساسية، كتساوي الدول في السيادة. ولا يمكن بغير الإصلاح الشامل أن تستعيد الأمم المتحدة الدور القيادي الذي ينبغي أن تقوم به في الشؤون الدولية.

ولا يمكننا أن نفهم استمرار الدول الأعضاء في هذه المنظمة في دعم ميزانيات حفظ السلام بملايين الدولارات ولكن أن تساورها مخاوف خطيرة بشأن زيادة ميزانيات برامج التنمية، وخاصة البرامج ذات الأهمية الجوهرية لمكافحة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وآثار تغير المناخ. ولقد بدأ مواطنونا يحاسبوننا فيما يتعلق بالموارد التي نسهم بها سنويا في هذه المنظمة والنتائج التي نحصل عليها. ولهذا السبب نرى أن الاقتراح الذي شدد عليه رئيس الجمعية العامة بالبدء في عملية إصلاح شامل وديمقراطي حقيقية لهذه المنظمة هو اقتراح إيجابي.

ويعدّ العمل من أجل التنمية والحد من الفقر والتعامل الملائم مع احتياجات ملايين البشر الذين يناضلون اليوم في بؤس ومرض ويأس مطلبا لا غنى عنه لضمان السلام والأمن. لذلك يولي بلدي أولوية عالية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى التغلب على التفاوت في توزيع الدخل والعمل، وإلى كفالة حق السكان في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. ويجب أن يواكب هذه الجهود دعم حاسم وفعال من البلدان المتقدمة نموا، من خلال إجراء زيادة كبيرة على المساعدة الإنمائية الرسمية، على ألا يخضع هذا التعاون لشروط من أي نوع وأن يكمل الجهود الوطنية المبنية على سياسات التنمية السيادية.

غير أنه ما زال يلزم عمل الكثير إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما أشرنا في عدة منتديات، ترى إكوادور أن الأهداف الإنمائية للألفية هي الحدود الدنيا الأساسية للبقاء وأننا ينبغي أن نتجاوزها. ونحن في بلدنا قد تخلينا عن مفهوم بالٍ مبني على مؤشرات نمو السوق ونعمل حاليا بهمة ونحقق نتائج مبهرة فيما يتعلق بالنهوض بنوعية الحياة لمواطني إكوادور. ونسمي هذا بمفهوم ''buen vivir'' أي ''الحياة الطيبة''، ومعناه العيش في كرامة ووفقا لقيمنا الثقافية وفي انسجام مع الطبيعة.

وتأمل إكوادور، وأنا واثق جميع البلدان النامية تأمل كذلك، في أن يخرج مؤتمر الدوحة لتمويل التنمية بنتائج إيجابية لبلداننا، مثل إتاحة إمكانيات الحصول على التمويل الخارجي للتنمية، والتخفيف من عبء خدمة الديون الخارجية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، والمواءمة الفعالة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستراتيجيات والسياسات الوطنية التي تعتمدها البلدان ذات السيادة، إلى جانب الالتزام القوي من جانب البلدان المانحة بتخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتستحق البلدان متوسطة الدخل اهتماما خاصا لأنها تمثل أكثر من ٤١ في المائة من فقراء هذا الكوكب.

وينبغي أن تشجع الأمم المتحدة فعليا التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض. ونرى أن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي ستعقده الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩ دليل على الدور الذي ينبغي أن تؤديه المنظمة في هذا المجال. وسوف يمثل فرصة ممتازة لتعزيز وتحسين هذا التعاون الهام.

وبالمثل، من الضروري أن يفرَد مكان خاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أعمال الأمم المتحدة. وبدون التنفيذ الكامل للالتزامات المقطوعة وبدون الشمول الحقيقي لاحتياجاتنا المبنية على برامجنا للتنمية، لا يمكننا التكلم عن السلام والأمن الدوليين.

وتود إكوادور أن تسلط الضوء في هذا الظرف على الدور الحيوي الذي يتعين على مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز القيام به فيما يتعلق بهذه المسائل

وغيرها. وخلال الاجتماع الوزاري الأخير لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في طهران، بإيران في تموز/يوليه، أعربنا مجددا عن اعتقادنا بأن هذه الآلية الهامة للاتفاق السياسي ذات أهمية محورية في ضمان المراعاة الكاملة لمصالح بلداننا.

وتولي إكوادور أهمية أيضا لدور الأمم المتحدة في إقامة نظام عالمي مبني على احترام القانون الدولي، والمعايير والمبادئ المحددة في الميثاق، وتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ويدعم بلدي الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة للتصدي للمشاكل الأمنية الخطيرة التي نواجهها، كمكافحة الإرهاب ومشكلة المخدرات العالمية، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وبناء على ذلك، رحبنا بالنتائج الإيجابية التي حققها مؤخرا الاستعراض الأول للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وسيواصل بلدي تقديم دعمه لهذه المبادرات الهامة.

وتدعم إكوادور أيضا المفاوضات الرامية إلى اعتماد اتفاقية ملزمة قانونا بشأن الإرهاب بمرور الوقت. غير أننا نرى بالنظر إلى الآثار ذات الأهمية الحيوية التي تنطوي عليها هذه المسألة، أن اتفاقية كهذه ينبغي بوضوح ودون أي لبس أن تغطي التزامات جميع الدول بمكافحة الإرهاب في إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمبادئ والمعايير المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يمكن أن يُتخذ من مكافحة الإرهاب ذريعة لبعض الدول للتملص من التزامها باحترام معايير القانون الدولي الأساسية، كاحترام سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبالمثل، ثمة سابقة بالغة الخطورة أيضا يشكلها انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالإرهابيين المزعومين، الذين يعذبون ويحتجزون في سجون عسكرية سرية ويحرمون من حقهم الأساسي في الدفاع عن أنفسهم. ويجب أن يدين المجتمع الدولي هذه الممارسات. فالسيادة وحرمة الأراضي وعدم استخدام القوة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى هي الضمان الوحيد للتعايش السلمي بين شعوب العالم.

وتولي إكوادور أولوية عالية للإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لكفالة امتثال الدول بنية حسنة لالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان. ونرى أن مجلس حقوق الإنسان، الذي يوطد مركزه بصفته أفضل آلية للمحافظة على حقوق الإنسان وحمايتها، قد حسن كثيرا أساليب عمله. ولكن يجب أن تبذل جميع البلدان جهدا لترك أهدافها السياسية جانبا من أجل السماح للمجلس بتحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها على نحو فعال.

وترى إكوادور أن نظام الاستعراض الدوري العالمي الذي أنشأه المجلس خطوة طيبة في هذا الاتجاه. ولهذا السبب، كان من دواعي سرور بلدي أن يكون ثاني بلد في العالم يقدم استعراضه، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وفي تلك المناسبة، أكدنا مجددا التزامنا القاطع باحترام وحماية حقوق الإنسان. وأتيح لنا أن نطلع المجتمع الدولي على الإنجازات الكبيرة التي قمنا بها في تنفيذ خطتنا الوطنية لحقوق الإنسان كما التزمنا طوعا بالتزامات إضافية.

إن اعتماد الإعلان العالمي بشأن حقوق الشعوب الأصلية كان معلما تاريخيا. وبلدي اشترك بحماس في التفاوض على ذلك الصك الهام وهو الآن ملتزم بتنفيذه وبأعمال المتابعة اللازمة بقصد المساهمة في رسم السياسات الوطنية الرامية إلى ترسيخ هوية الشعوب والقوميات الأصلية في إكوادور وثقافتها وممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية.

مسألة الهجرة مسألة ذات أهمية استثنائية عليا لبلدي. لذلك تطبق حكومة إكوادور سياسة هجرة شاملة، منصوص

عليها في خطة التنمية البشرية الوطنية للهجرة، وتشمل برامج ومشاريع وإجراءات هدفها ضمان الحماية والأخذ بنهج شامل لمسائل الهجرة والأشخاص النازحين بصرف النظر عن موطنهم الأصلي أو وضعهم القانوني داخل أراضي دولة ما.

التنقل الحر للأشخاص حق لا بد من احترامه، وإنني أؤمن بأن ما من حكومة ممثلة هنا تعارض ذلك. إلا أن الترتيبات التي تحكم ذلك التنقل يجب أن تتقيد تقيدا صارما بمبادئ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للمهاجرين. وعلى حد تعبير رئيس جمهورية بلدي، رفائيل كوريا دلغادو، ''لا توجد مخلوقات بشرية غير قانونية. توجد فقط ممارسات تنتهك حقوق الأشخاص''. وفي ذلك الصدد نشعر بشديد الجزع من الأمر بإعادة المهاجرين الذي أصدره الاتحاد الأوروبي. إننا نؤمن بأن بلداننا يجب عليها، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن تتحد في المطالبة بالتقيد الفعال بالواجبات المنبثقة عن اتفاقات حقوق الإنسان الدولية بشأن التروح. إن الهجرة والعودة يجب أن تكونا كلتاهما تعبيرا عن الحرية.

دستور إكوادور الجديد يقر مبادئ المواطنة العالمية الشاملة، وحرية التنقل لكل الناس على كوكب الأرض، والإنهاء التدريجي لمفهوم ''الأجنبي''، بقصد صهر العلاقات المتباينة بين البلدان، خاصة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن التروح غالبا ما يكون نتيجة مباشرة للأنماط الاقتصادية القائمة على الإقصاء، التي تطغى فيها اعتبارات السوق وتكديس الثروة والأنانية على الاحتياجات الحقيقية لبني الإنسان.

ومثلما أسلفتُ، تشكل الروح الإنسانية وروح التضامن مبدأين أساسيين تهتدي بهما حكومة إكوادور في الإجراءات التي تتخذها. ولهذا السبب اعتمد بلدي سياسة الدولة بشأن اللاجئين في ١٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وتلك السياسة تستهدف توفير المساعدة الشاملة للأشخاص الخاضعين لحماية إكوادور.

إننا نتقيد بكل التزاماتنا الوطنية والدولية المتعلقة بطالبي اللجوء، لكننا نحتاج إلى التعاون المتسم بالتصميم من المجتمع الدولي. ويجب ألا ننسى أن إكوادور بلد يعيش فيه أكبر عدد من الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية في نصف الكرة الغربي بأسره. واستنادا إلى الدراسات التي أجراها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يوجد حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن كولومبي بحاجة إلى الحماية الدولية على أراضي إكوادور. وإكوادور تنفذ الآن عملية تنطوي على توسع في عملية التسجيل تعود بالفائدة على آلاف الأشقاء الكولومبيين المحتاجين بصورة ملحة إلى الحماية الدولية.

شدة أزمة الغذاء العالمية مسألة يتعين على بلداننا أن تعالجها بطريقة شاملة مع أخذ كل أبعادها في الاعتبار. وفي ذلك الصدد تؤمن إكوادور بأن الإعانات والإجراءات الأخرى التي تشوه التبادل التجاري تترك وطأة خطيرة على القطاع الزراعي في البلدان النامية. ولذلك السبب تدعم إكوادور دعما ثابتا المقترح بعقد دورة استثنائية بشأن تلك المسألة أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، تجد إكوادور لزاما عليها أن تسلط الضوء على الأزمة المالية الحالية، التي تستحق أيضا اهتماما خاصا من منظمتنا. والأزمة دليل آخر على تدهور نظامنا الاقتصادي الحالي، الذي يعطي الأولوية لرأس المال المستخدم في المضاربة على رأس المال المستخدم في الإنتاج، ويهدد الصالح العام ويعرض للخطر آفاق تنمية أغلبية العالم. إنها ليست أزمة خاصة ببلد محدد، وإنما أزمة النظام الرأسمالي التي تتطلب استجابات عميقة شاملة.

سياسة إكوادور الخارجية تعبر عن التزامها بنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإكوادور لم تنضم فحسب إلى الصكوك الدولية في ذلك المجال، بل إنها تدعم وتنفذ أيضا كل الواجبات المنبثقة عن تلك الصكوك، بقصد تحقيق تنفيذها الفعال. وإننا نشعر بالقلق من حقيقة أن بلدانا معينة لم تنضم بعد، للأسف، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن أن بلدانا أخرى انضمت إليها ولكنها لا تفي بواجباتها، خاصة من حيث نزع السلاح وتدمير ترساناتها. وفيما يتعلق بمسألة السياسة العامة تلك، ترحب إكوادور باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في دبلن في تموز/يوليه. وإن بلدي سيوقع على الاتفاقية في احتفال يعقد في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

من المسائل الأخرى المثيرة لقلق بلدي الحرب ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتداعياتها، وإنتاج العقاقير المحظورة وتهريبها، والفساد، وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها، والاتجار بالبشر. إننا نرى أن الأمم المتحدة قد اتخذت خطوات حاسمة بشأن تلك المسائل باعتماد الاتفاقيات الدولية التي تسمح بالتعاون بين البلدان في مكافحة تلك الويلات. ونؤمن بأن توفر التعاون الدولي المناسب جوهري. وهذا التعاون، كما قلتُ، يجب أن يتجاوب مع احتياجات بلداننا وأن يستهدف دعم سياساتنا الوطنية.

إكوادور مقتنعة بأن وجود نظام قوي فعال متعدد الأطراف يمثل الوسيلة الوحيدة بين العالم للتغلب على المشاكل التي تواجهه، ولضمان رفاه الشعوب وصون السلم والأمن الدوليين في المقام الأول. لذلك يتوجب علينا أن نجري تغييرات تحولية للأمم المتحدة.

في الختام، يسعدني أن أعلن أمام العالم أن إكوادور خطت خطوة جديدة صوب تقوية ديمقراطيتنا. فبالأمس أقرت الأمة الإكوادورية بأغلبية كبيرة دستورا سياسيا جديدا – هو بمثابة عقد اجتماعي جديد على أساس علاقة من التحولات بين الدولة وعالم الاقتصاد وعالم السياسة، مما يخلق نموذجا جديدا للتنمية يرمي إلى رفاه الإنسان والانسجام مع الطبيعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارستن ستاور، رئيس وفد الدانمرك.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): تتفق حكومتي اتفاقا تاما مع ملاحظات الأمين العام في مستهل هذه المناقشة. لقد وصل العالم إلى عتبة تحولات عظيمة. وإن المشاكل التي نواجهها ازدادت تعقيدا، والتحديات التي نواجهها كثيرا ما تتعلق بتنفيذ التعاون بدلا من المجابهة. ونوعية الحياة في معظم أنحاء العالم تحسنت تحسنا هائلا أثناء العقود الأخيرة، لكن التحديات موجودة في كل مكان، وليس أقلها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما التحديات الجديدة، مثل تغير المناخ والهجرة وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والاضطرابات المالية، فإنها كلها تنطوي على إمكانية التسبب في اشتعال الصراعات الكامنة وفي مزيد من الاستقطاب.

ومثلما قال الرئيس ساركوزي الأسبوع الماضي، بصفته رئيس الاتحاد الأوروبي، يتسم الإصلاح المستمر للأمم المتحدة بأهمية حاسمة لتحسين قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بأعمالها الأساسية، التي كانت وستبقى حل المشاكل. ويجب علينا أن نواصل التقدم المحرز بشأن التماسك على نطاق المنظومة وبشأن خطة توحيد كيانات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ترحب الدانمرك بالاتفاق على البدء في مفاوضات حكومية دولية في المستقبل القريب. وفي انتخابات الجمعية لعضوية مجلس الأمن، التي ستُجرى في الشهر القادم، أيسلندا هي العضو

المرشح الذي يمثل كل البلدان النوردية. وإننا ندعم ترشيح أيسلندا بقوة.

وبشأن تغير المناخ، ساهمت تقارير الفريق الدولي المعني بتغير المناخ في شحذ همة توافق الآراء حول الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتوافق الآراء ذاك حظي بالرعاية من زعامة الأمين العام المتسمة بالعزيمة في النهوض بالإجراءات العالمية لكبح الاحترار العالمي التي تكون الأمم المتحدة في صميمها.

النمو الاقتصادي وحماية البيئة لا تعارض بينهما البتة. والتحدي يكمن في رسم إطار عمل لتعزيز التقليل من انبعاثات الكربون تتألف عناصره الحيوية من زيادة كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، واحتجاز الكربون وخزنه، وتطوير سوق عالمية للكربون.

الدانمرك ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩. والهدف هو التوصل إلى اتفاق على وثيقة خلف لبروتوكول كيوتو، بما يجعله صكا طموحا وعالميا حقا. وإن الزخم وراء اتفاق دولي جديد وطموح بشأن المناخ يزداد يوما بعد يوم.

في الأسبوع الماضي شهدنا أعمال إرهاب جديدة قاسية طائشة. لقد نتج عن الهجوم الإرهابي الشرير، الذي وقع في إسلام آباد على فندق ماريوت في ٢٠ أيلول/سبتمبر، سقوط العديد من الأرواح البريئة. وكان معظم من توفوا في هذا الحادث من الباكستانيين، إلى جانب أشخاص من جنسيات أخرى، كان بينهم شخص من الدانمرك. وقد وقع ذلك الهجوم وغيره بعد بضعة أسابيع من تأكيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جديد على التزامها باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. يجب أن نرد على هذه الأعمال الخسيسة للتطرف بتصميم كبير على تعزيز التعاون الدولي في ذلك المجال. ويجب أن تشارك جميع هيئات الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وفي نهاية المطاف، نأمل أن توافق الجمعية العامة في دورتها الحالية على إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إن نركز على الإجراءات الواجبة والجزاءات حيث أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الافتقار إلى الإجراءات الواجبة يعرقل كفاءة نظام الجزاءات.

وبعد مرور ستين عاما من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تزال ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويحاول المتطرفون إثارة صراع بين الحضارات عن طريق بث عدم الثقة والاستقطاب بين مختلف الحضارات والثقافات والديانات. ومن التحديات الكبيرة التي تواجهها الأمم المتحدة مكافحة تلك التوجهات وتعزيز عالمية حقوق الإنسان.

ويتناقص عدد الصراعات المسلحة باطراد. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في ضمان الحفاظ على ذلك التوجه الإيجابي. ومع ذلك، ما زالت عدة صراعات دامية وصعبة تتصدر جدول الأعمال الدولي.

وفي أفغانستان، يمكن قياس مدى التقدم المحرز، ولكن لا يزال الوضع الأمني يشكل تحديا. ويقوض الفساد والمخدرات ما تحقق من الإنجازات والتنمية طويلة الأجل في البلد. وقد زادت الدانمرك على نحو كبير مشاركتها في البعثة المقررة من قبل الأمم المتحدة بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، وضاعفنا من مساعدتنا الإنمائية المقدمة إلى أفغانستان. وقد تحقق الكثير، ولكن لا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أقوى في تنسيق المشاركة الدولية. وقد يترتب على عدم تحقيق النجاح في أفغانستان عواقب إقليمية خطيرة.

وفي أفريقيا، يتأخر نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بسبب عدة عناصر، تشمل الإجراءات التي تتخذها حكومة السودان والتي تسمح

باستمرار أعمال الهجوم والقتل. ويجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الجسيمة في دارفور. ومكافحة الإفلات من العقاب شرط مسبق لتحقيق السلام الدائم. ومن ثم، نؤكد على ضرورة الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) ونعرب عن دعمنا القوي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي زمبابوي، نأمل أن يمهّد اتفاق تقاسم السلطات الطريق أمام تحقيق سلام دائم والعودة إلى الديمقراطية وسيادة القانون، لوضع حد لمعاناة الشعب في ذلك البلد.

وفي الصومال، يحاول المجتمع الدولي جاهدا أن يحسن الوضع المؤسف على أرض الواقع وآفاق التوصل إلى حل سياسي طويل الأجل. وآفة القرصنة هي إحدى العناصر التي تقوض الاستقرار في الصومال. وتضطلع البحرية الدانمركية بدور نشط، بالاشتراك مع القوات البحرية لبلدان أخرى، في التصدي لتلك المشكلة التي تحدث قبالة الساحل الصومالي وفي المنطقة. ومن الضروري أن نزيد جهودنا المشتركة للتصدي لجميع جوانب مكافحة القرصنة، بما في ذلك تعزيز الإطار القانوني الدولي اللازم لمعالجة أوضاع الأشخاص المحتجزين. وعن طريق عملية كوبنهاغن، اضطلعت الدانمرك بدور رائد بشأن القضية الأوسع لمعالجة أوضاع المحتجزين في الصراعات المسلحة. ونعتقد أنه يوجد هنا بالفعل دروس قيمة يمكن تطبيقها أيضا فيما يتصل بالقرصنة.

في الشرق الأوسط، وبالرغم من استمرار العنف، أسهمت الدبلوماسية الإقليمية والدولية الفعالة في كسر حالة الجمود السياسي في لبنان. كما يحرز الفلسطينيون والحكومة الإسرائيلية تقدما. ونحث الأطراف في صراع الشرق الأوسط على أن تفي بالالتزامات الواردة في خارطة الطريق، وأن تسوّي خلافاتها وفقا للاتفاقات الدولية ومبادرة السلام العربية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدين بقوة الكلمات غير المقبولة التي قالها رئيس إيران والتي تدعو إلى محو إسرائيل من على الخريطة.

وفي بورما، قتل إعصار نارجيس ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص في أوائل هذه السنة. وقد أظهر البطء والتراخي من جانب النظام تجاهله لرفاه شعبه. وتعمل الأمم المتحدة جاهدة لضمان الشروع في إجراء حوار سياسي حقيقي بين الحكومة والمعارضة السياسية، بالإضافة إلى الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، بمن فيهم أونغ سان سو كي. وندعم تلك الجهود بقوة.

وفي آب/أغسطس، اندلعت حرب في جنوب القوقاز. والصراع في جورجيا لا يؤثر بشكل كبير على المنطقة فحسب، بل يترتب عليه أيضا بوضوح عواقب وخيمة تتجاوز المنطقة. مع ذلك، وبفضل الجهد الكبير الذي بذله الاتحاد الأوروبي ورئاسته الفرنسية، استطاع المجتمع الدولي أن يساهم بشكل بناء في العملية. والآن، على جميع أطراف الصراع أن تفي بالشروط المحددة في الاتفاق ذي النقاط الست وفي اتفاق موسكو، وأن تعمل بروح إيجابية من أجل البحث عن حلول طويلة الأجل للصراع بطريقة سلمية تحترم أيضا استقلال جورجيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

شهد هذا العام ظهور بلد جديد في البلقان. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور كبير في تعزيز تنمية كوسوفو، ولا تزال حاضرة في كوسوفو ممثلة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالمواكبة مع المساهمة الكبيرة الجديدة فيما يتعلق بسيادة القانون التي قدمها الاتحاد الأوروبي في صورة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وبإعادة تشكيل بعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو، أظهرت الأمم المتحدة الروح العملية والرغبة في التعاون بشكل فعال مع الاتحاد الأوروبي. وفي أواخر هذا

العام، يتوقع أن تسلم الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المهام المتصلة بمجال سيادة القانون، ونحن نرحب بذلك التطور.

ولا تزال المساعي الحميدة للأمين العام، وجهود الوساطة ومنع الصراع التي تبذلها الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام، التي تضم الآن ١٩ بعثة وأكثر من ١٣٠ ٠٠٠ موظف تشكل العمود الفقري للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. ومع ذلك، من الضروري أن نحسن قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان في المراحل المبكرة من الإنعاش بعد انتهاء الصراعات، وكذلك البلدان ذات المؤسسات الشديدة الضعف، التي قد تسقط بسهولة في هوة الصراع. ويعني ذلك بناء جسر أقوى من المساعدات الإنسانية والمساعي السياسية الحميدة وجهود حفظ السلام، من جهة، والإنعاش المبكر وبناء السلام والتعمير والمساعدة الانتقالية، من جهة أخرى، بهدف استمرار بناء الدولة ومنع الدول الضعيفة من أن تعود القهقرى إلى حالة الصراع أو الفوضى. وقد كان إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مهما لتعزيز طاقة المنظمة وقدرتها على بناء ذلك الجسر وعبوره، ولكنه حتى الآن مجرد جسر للمشاة. وهناك حاجة إلى المزيد من الأعمال الهندسية والحرفية، بما في ذلك من جانب الصناديق والبرامج.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تم التصديق على مفهوم المسؤولية عن الحماية. ويجب أن نواصل بلورة ذلك المفهوم، وضمان أن تبذل الدول كل ما في وسعها لحماية مواطنيها جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. ويجب أن نناقش ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي والأمم المتحدة لمساعدة الدول على الوفاء بتلك الالتزامات، ويجب أن ننظر في الوسائل المتاحة للمجتمع الدولي عندما تعجز الدول بوضوح عن حماية سكانها.

وفي الأسبوع الماضي، شارك عدد مثير للإعجاب من رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر المتابعة الأول لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. إننا لسنا على المسار، ولكننا لم نخرج أيضا عن المسار. ويتعين علينا جميعا أن نبذل جهدا إضافية إذا أردنا أن ننجح، ومن الضروري أن نحدد أولوياتنا بشكل سليم. وتمكين المرأة من الأمور الأساسية من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما أن زيادة الاستثمار في المرأة مهم في جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وفي كل القطاعات. والمساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان، كما أنها من التصرفات الاقتصادية السديدة. وعلى ذلك الأساس، شرعت الحكومة الدانمركية في إطلاق دعوة محددة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وهناك عنصر شامل آخر قد يحدد نجاح أو فشل جميع البلدان، وهو الحوكمة. وثمة مطالبة على المستويين الوطني والدولي بوجود القيادة السياسية وإنشاء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتعد سيادة القانون على المستوى الدولي، مع التشديد بقوة على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، عاملا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين. إن الدليل مدوّ وواضح، ومن الضروري أن نركّز جهودنا في هذا المجال.

كما أن الدليل مدوّ وواضح في منطقة أخرى. فمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني من التخلف في مسارها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، أنشأت الحكومة الدانمركية لجنة دولية رفيعة المستوى للتعاون الإنمائي الفعال مع أفريقيا. والغرض من هذه اللجنة، التي يشارك فيها عدد من الزعماء الأفارقة والمسؤولين في الأمم المتحدة، تقديم توصيات إبداعية وملموسة فيما يتعلق بشريحة عريضة من الشباب، والعمالة، والنمو الاقتصادي. وبحلول أيار/مايو

٢٠٠٩، ستقدم اللجنة أفكارها ومقترحات عملية عن كيفية تصدي البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي لتلك التحديات قبل استعراض عام ٢٠١٠ بشأن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد ترابط وتكافل تلك القضايا التي تناولتها. لا يمكن أن تتحقق تنمية دون توفر الأمن وحقوق الإنسان، والعكس صحيح. ومن الضروري إحراز تقدم في جميع المجالات إذا أردنا التقدم كمجتمع عالمي. ويجب أن نتقدم – في مجال التنمية، وفي مجال السلام والأمن، وفي مجال حقوق الإنسان، وفي المجالات العديدة التي تتجاوز حدود الدول. غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق التعاون المتعدد الأطراف في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، ومنع الانتشار، والأوبئة، وتغير المناخ. وتشكل تعددية الأطراف ردنا الوحيد على التحديات والمخاطر والفرص الموجودة في عالم متكافل ومعولم. وتقع علينا مسؤولية ضمان تجهيز الأمم المتحدة بالشكل الملائم للتصدي للتحديات والفرص العالمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.